الأمم المتحدة

A/C.1/68/PV.10

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثامنة والستون

اللجنة الأولى

الجلسة **١٠**

الخميس، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد الدباشي. . . . . (ليبيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

بيان من رئيس الجمعية العامة

الرئيس: قبل أن نتناول برنامج أعمالنا لهذا المساء، أود أن أرحب ترحيباً حاراً برئيس الجمعية العامة، سعادة السفير جون آش، الحاضر معنا اليوم، ليشاطرنا بعض الأفكار بشأن مسائل نزع السلاح والأمن الدولي. والرئيس كما تعلمون دبلوماسي بارع قدم إسهامات ملحوظة في الجهود العالمية المبذولة للنهوض بجدول الأعمال المتعدد الأطراف في العديد من المناحي البالغة الأهمية، بما في ذلك ما يتعلق منها بمسألة نزع السلاح والسلام والأمن الدوليين. ولعلكم تتذكرون في هذا الصدد البيان الافتتاحي الملهم الذي أدلى به أمام الاجتماع رفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي، المعقود في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، (انظر A/68/PV.11). ففي ذلك البيان حث الرئيس بحماس الدول الأعضاء على تحقيق الرؤية المجسدة في إعلان الألفية عن طريق تحديد الالتزام بعالم خال من الخوف والأسلحة الكارثية (القرار ٥٥/٢). وإنّ ما أعرب عنه الرئيس من استعداد لتقديم أي دعم ممكن للمساعدة في النهوض بجدول أعمال نزع السلاح مشجعٌ جداً للأوساط المعنية بنزع السلاح وسياسهم في تنشيط مداولاتنا في اللجنة الأولى. باسم جميع الوفود، يشرفني، صاحبَ السعادة، أن أرحب بكم في هذه الجلسة للجنة الأولى. وأدعوكم الآن لمخاطبة اللجنة، فتفضلوا لأخذ الكلمة.

السيد آش (أنتيغوا وبربودا)، رئيس الجمعية العامة (تكلم بالإنكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على الطريقة المثلى التي تتولون بها قيادة اللجنة الأولى في عملها المهم، الذي يزداد أهمية في عالم تكتنفه المخاطر على الصعيدين الوطني والشخصي. وأود أيضا أن أنوه بما يسهم به نواب الرئيس والمقرر في عمل الرئيس. واسمحوا لي بأن أرحب بخبراء نزع السلاح الذين قدِموا من مختلف العواصم، وكذلك من جنيف حيث مقر مؤتمر نزع السلاح. ويحدوني أمل صادق في أن تحقق هذه الدورة الثامنة والستون تقدما

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

كبيرا في جهودنا المشتركة الرامية إلى النهوض بجدول أعمال نزع السلاح والأمن الدولي.

ومن المناسب، في أي مسعى نقوم به في العالم اليوم، أن نلتفت إلى الخلف من وقت لآخر أو ننظر من حولنا لنتلمس علامات الإنجاز بقدر ما نحيط علماً بإخفاقاتنا.

أما من الناحية الإيجابية، فيسرنا أن نلاحظ أن جائزة نوبل للسلام مُنحت هذا العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ومما لا شك فيه أن هذا يمثل اعترافاً رائعاً بأعمال تلك الهيئة وبالخبراء الذين بفضل مهاراتهم وشجاعتهم على أرض الواقع أسهموا إسهاماً مباشراً وعملياً في قضية السلام. وفي الوقت نفسه، لن أكون متحفظا في كيل المديح للأمم المتحدة وممثليها في اللجنة الأولى الذين يشكلون مصدراً للعديد من أفكارنا في نزع السلاح.

لعل الكثير منا سيتذكر بفخر اعتماد معاهدة تجارة الأسلحة في نيسان/إبريل، وهي صك تاريخي سوف ينظم التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية. وتمثل المعاهدة خطوة هامة نحو زيادة الشفافية وتعزيز آليات المساءلة في تجارة الأسلحة المشروعة، وبهذه الطريقة تقدم مساهمة قيمة في تعضيد السلم والأمن.

في نيسان/إبريل وأيار/مايو، شهدنا النجاح الذي حققته اللجنة التحضيرية الثانية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠١٥، وقد عمقت المناقشات الموضوعية ومهدت الطريق أمام اللجنة التحضيرية الثالثة التي ستعقد في العام المقبل. ومما يستحق الثناء أيضاً الانعقاد الناجح في جنيف للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف لتحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية والحفاظ عليه. وأجرى الفريق العامل بنجاح مناقشات صريحة وبناءة تتعلق بالسبل الكفيلة بالدفع قدما بالمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي.

أخيراً، قبل بضعة أسابيع انعقد أول اجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة معني بنزع السلاح النووي (انظر A/68/PV.11) مما أضفى زخماً جديداً على العمل الهام والمبادرات الجاري اتخاذها بالفعل حالياً.

إن تلك النجاحات العديدة جديرة بالثناء والمديح، ونحتفل بها عن حق. ومع ذلك، لا بد لنا من أن نقر بأننا نواصل الكفاح بطرق عديدة. إن التقدم المحرز في عملية تنشيط آلية نزع محدود جدا، ولم تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ. وعلاوة على ذلك، خلال الاجتماع الرفيع المستوى الذي انعقد في شهر أيلول/سبتمبر، أشار عدد من الوفود إلى استمرار الإحباط إزاء الوتيرة البطيئة في ميدان نزع السلاح النووي حيث يرى البعض أن ذلك ربما يضر بنجاح مؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠١٥، ونظام عدم الانتشار النووي.

في مناطق كثيرة من العالم، بما في ذلك المنطقة التي أنتمي إليها، أي منطقة البحر الكاريبي، تمثل التجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة خطرا واضحا وماثلاً. ولا ينبغي بالتالي أن يكون من المفاجئ أن نواجه هذا الخطر الذي الجسيم للسلم والأمن الوطنيين والعالميين، وهو الشغل الشاغل في العديد من المناطق. فالأسلحة الصغيرة لا تيسر فحسب انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، ولكنها أيضا تزيد من تفاقم الفقر وتلقي بأعباء ثقيلة على الخدمات الاجتماعية وخدمات الرعاية الصحية التي تعاني أصلاً من ضغوط شديدة، وتسلب براءة شبابنا، وتعرقل الحصول على الخدمات الاجتماعية، وتحول بالفعل استخدام الموارد المحدودة عن الجهود التي تحسن من التنمية البشرية. وبقدر ارتباطها الشديد بالإتجار غير المشروع بالمخدرات، فإنها تمثل أيضا تهديدا خطيرا

للأمن الوطني والرفاه الوطني. وبالنظر إلى جسامة هذه المسألة، والتنبه لأثرها على التنمية البشرية والاقتصادية، أحض الأعضاء على مواصلة النظر في كيفية إحراز تقدم في ذلك المجال.

أستسمحكم عذرا عن التكرار، أود التطرق من جديد لمسألة أخرى وردت بالفعل في بياني الذي ألقيته في الحدث الرفيع المستوى. كما يعرف الأعضاء، فإن موضوع الدورة الثامنة والستين هو ”خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: تمهيد السبيل“، وسيدعم ذلك عدداً من الأحداث التي تتركز على المسائل المتعلقة بالتنمية المستدامة. وبطريقة أو بأخرى، فإن كل بند من البنود نناقشه في الجمعية العامة يعزز التنمية المستدامة، بما في ذلك البنود التي تناقشها الوفود في اللجنة الأولى. ومن الجدير بالذكر، أن القرارات التي يتخذونها هنا لا تسهم فقط في السلم والأمن، بل لا محالة أنها تؤثر في مجالات عمل الأمم المتحدة.

يجب أن لا ننسى أننا عندما نسخر وقتنا ومواردنا وطاقتنا نقدم الدليل على ما نضفي عليه قيمة حقاً. لذلك عندما نقول أننا نقدر التعليم، والرعاية الصحية، وتقليص الفقر ونقدر التنمية المستدامة، لا بد لأعمالنا وخياراتنا أن تبرهن على ذلك.

إننا إذ نبقي ذلك في الأذهان، أود أن أذكر بمسألة بديهية وهي أنه ينبغي استخدام الموارد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وليس للأسلحة. إن الحصول على الخدمات الاجتماعية يتوقف على وجود السلم والأمن.

بعبارة أخرى، لم أتطرق إلى هذا في بياني لدى قبولي بالمنصب (انظر A/67/PV.87) أو في بياني الافتتاحي للمناقشة العامة في ٢٤ أيلول/سبتمبر (انظر A/68/PV.5)، فالسلم والأمن يشكلان سياق بعيد المدى من أجل متابعة أهداف التنمية المستدامة. ومن دون هذه المظلة، ستذهب مساعينا الأخرى أدراج الرياح. إن السعي إلى أدوات الحرب والعنف لا تحقق السلام وبكل تأكيد لا تحقق التنمية.

وبينما تقترب الوفود من المناقشات المواضيعية المتعلقة بكل مجموعة من المجموعات السبع في اللجنة، أحض الممثلين على الإبقاء على مناخ بنّاء واستشرافي، مع تركيز شديد على بناء توافق الآراء. كذلك أحضها على احترام الوقت والموارد المخصصة للجنة بوصف ذلك عنصراً حيوياً لتحقيق النجاح الشامل للدورة الثامنة والستين للجمعية العامة.

ويمكن للأعضاء أن يطمئنوا إلى أن جميع أعضاء فريقي وأنا نقف على أهبة الاستعداد للعمل معهم لضمان نجاح جهودهم في اللجنة والمساهمة في الجهد العالمي الهادف إلى النهوض بقضية نزع السلاح والأمن الدولي على جميع الصعد. وأذكرهم أيضاً بأنه سعياً إلى إحلال السلم نتبع التقليد النبيل للغاية للمهاتما غاندي الذي عاش حياة سادها السلام مع جميع الشعوب والأمم وعلمّنا كما جاء في كلماته، ”إن السلم لا ينبع من صليل الأسلحة بل من العدالة التي تقيمها الأمم غير المسلحة وتعايشها على الرغم من تحالف الصعاب ضدها “.

أتمنى للممثلين كل النجاح في مداولاتهم، وأتوق إلى استمرار تقدمهم لجعل عالمنا ينعم بمزيد من الأمان للجميع.

الرئيس: باسم اللجنة الأولى، أشكر السيد آش على وجوده بيننا اليوم وعلى بيانه الاستهلالي.

تبادل الآراء الرفيع المستوى

الرئيس: قبل أن نواصل مناقشتنا المواضيعية، ستعقد اللجنة، تمشيا مع برنامج عملها المعتمد في جلستها التنظيمية، تبادلا لوجهات النظر مع الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح ومسؤولين آخرين رفيعي المستوى بشأن الحالة الراهنة في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح ودور المنظمات الدولية ذات الأولوية في هذا المجال.

ويسرني الآن أن أرحب ترحيبا حارا بالمشاركين في حلقة نقاش هذا اليوم، وهم: كيلة الأمين العام والممثلة السامية

لشؤون نزع السلاح، السيدة أنجيلا كين؛ ونائبة المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، السفيرة غريس أسيوارثام؛ ونائب الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، السيد يارمو ساريفا؛ وممثل المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد جيفري شو؛ ومدير الشعبة القانونية والعلاقات الخارجية في اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، السيد جينشين لي.

وقبل أن نتابع أعمالنا، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأقدم تهاني إلى قيادة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وموظفيها لحصولهم على جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠١٣. وأنا على ثقة بأن جميع الوفود تنضم إلي في الاحتفال بهذه الجائزة الرائعة التي تدل على أهمية جدول الأعمال الدولي المتعلق بنزع السلاح .

وسأبادر أولا بإعطاء الكلمة للمشاركين في حلقة النقاش للإدلاء ببياناتهم. ثم سننتقل إلى الصيغة غير الرسمية لإعطاء الوفود الفرصة لطرح الأسئلة عليهم.

وأبدأ بدعوة الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة أنجيلا كين، إلى الإدلاء ببيان أمام اللجنة.

السيدة كين (الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح) (تكلمت بالإنكليزية): ستشتمل حلقة نقاشنا اليوم على تبادل لوجهات النظر بين زملائي – السفيرة غريس أسيوارثام والسيد يارمو ساريفا والسيد جيفري شو والسيد جينشين لي، الذين سيدلي كل منهم ببيان.

في ملاحظاتي أمام اللجنة الأولى في العام الماضي ضمن فريق المسؤولين الرفيعي المستوى (انظر A/C.1/67/PV.7)، أشرت إلى ملاحظة أدلى بها سلفادور دي مارادياغا، سلفي في الأمانة العامة لعصبة الأمم، والذي أشار إلى أن التحدي الحقيقي في مجال نزع السلاح يتعلق بدرجة التنظيم داخل المجتمع العالمي. وهي ملاحظة هامة لأنه لم ينظر إلى كلمة ''تنظيم'' باعتبارها مؤسسة ولكن بوصفها عملية يشارك فيها العديد من المؤسسات بل وحتى الجمهور على نطاق أوسع.

والمؤسسات الممثلة في الفريق تشارك مشاركة نشطة للغاية في هذه العملية. والأهداف التي تسعى إلى بلوغها هي أهداف متعددة الأطراف بطابعها. والمقصود من القواعد التي تسعى إلى رعايتها وتعزيزها أن تكون قواعد عالمية النطاق حقا. ولهذه الأسباب تحديدا، فإن تلك المؤسسات تقيم، رغم كونها مستقلة عن الأمم المتحدة، علاقات عمل وثيقة مع الأمانة العامة. ومن ثم، فإنه ولئن كان هناك تقسيم للعمل في التصدي لمسائل نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة في العالم، فإن هناك أيضا شعورا قويا جدا بوحدة الهدف.

وقد شهدنا ذلك على نحو مثير جدا للدهشة في هذا العام، متمثلا في التبلور السريع لجهود جماعية تعاونية بذلتها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة لمساعدة سوريا على تنفيذ مسؤولياتها بصفتها طرفا جديدا في اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ولا يمكن المغالاة في التأكيد على التعقيدات الكثيرة التي ينطوي عليها القيام بهذه المهام في خضم أهوال حرب أهلية وحشية. ومع ذلك، فقد بدأنا نشهد بالفعل بعض ثمار ذلك التعاون. وحققنا بالفعل تقدما كبيرا في الشفافية بخصوص قدرات الأسلحة الكيميائية لسوريا، ونحن بصدد إنشاء نظام موثوق للتحقق من تلك الترسانة الفتاكة بهدف تدميرها في نهاية المطاف. ونتيجة لذلك، تعززت بلا شك القواعد العالمية لمكافحة استخدام هذه الأسلحة أو مجرد وجودها. واليوم، فقد أصبح عدد الدول الأطراف في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية مساويا لعدد أطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وللأسف، فإن التقدم في مجال نزع السلاح نادرا ما يكون مطردا أو موزعا بالتساوي. فعلى سبيل المثال، فقد شهد مؤتمر نزع السلاح سنة أخرى مخيبة للآمال حيث لم يتمكن مرة

ثانية من الاضطلاع بدوره باعتباره المنتدى التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لنزع السلاح في العالم. وبينما لم يتمكن المؤتمر أيضا من اعتماد برنامج عمل، فقد أنشأ فريق عامل غير رسمي تتمثل ولايته في إعداد هذا البرنامج. والمشاورات غير الرسمية للفريق يمكن أن تتواصل خلال فترة ما بين الدورات ٢٠١٣-٢٠١٤. ومما يثلج صدورنا أن ثمة جهود دبلوماسية جارية لإنعاش مؤتمر نزع السلاح بوصفه عنصرا فريدا في الآلية المتعددة الأطراف لنزع السلاح، ولكن لا يزال من غير الممكن التنبؤ بنتائجها.

ومن بين المؤسسات الممثلة في الفريق، ترتبط الأمم المتحدة بأطول علاقة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي أنشئت عندما كان داغ همرشولد أمينا عاما. وهذا العام يصادف الذكرى السنوية الستين لخطاب ”الذرة من أجل السلام“ الذي ألقاه رئيس الولايات المتحدة أيزنهاور في الجمعية العامة (انظر A/PV.470)، الأمر الذي أدى إلى إنشاء الوكالة الدولية في عام ١٩٥٧. ومن خلال العمل في سبيل تعزيز وكفالة الاستخدامات السلمية للطاقة النووية والنهوض بالعلوم والتكنولوجيا النووية وفي السعي إلى تحسين سلامة وأمن المواد النووية، تسهم الوكالة إسهاما كبيرا في السلام والأمن الدوليين، وهو تحديدا سبب منح الوكالة ومديرها العام السابق جائزة نوبل للسلام في عام ٢٠٠٥. والعلاقات بين الأمم المتحدة والوكالة الدولية ممتازة، بما في ذلك على المستوى التشغيلي للأمانة العامة لكل منهما.

وتتجلى أيضا فكرة التنظيم على الصعيد الدولي بوصفها عملية في أعمال اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. فبينما لم تدخل المعاهدة حيز النفاذ بعد، حققت المنظمة بالفعل إنجازات باهرة في إنشاء نظام دولي قوي لرصد التفجيرات النووية، مهما صغر حجمها وأيا كان مكانها تقريبا. وأصبح المدير السابق لمركز البيانات الدولي التابع للمنظمة، السيد لاسينا زربو، وهو خبير في هذا المجال، الأمين التنفيذي للجنة الآن. وإنني على ثقة بأن منظمته تحظى بتأييد جميع الوفود التي تتمنى له كل توفيق فيما تواجه التحديات المرتبطة بدخول المعاهدة حيز النفاذ وتنفيذها على الصعيد العالمي. وأرحب بالسيد جينشين لي في أول مثول له أمام اللجنة.

إن مستقبل كل واحدة من منظماتنا سيتوقف بدرجة كبيرة على كفاءتنا المهنية في العمل وما نملكه من معلومات وخبرات وعلى كفاءة وفعالية إدارتنا – وباختصار، على الكيفية التي نعمل بها بوصفنا بيروقراطيات. غير أن هذا المستقبل سيشكله أيضا العديد من الأحداث والتطورات التي لا يمكن التنبؤ بها. والأهم من ذلك، أن مستقبلنا ستحدده القرارات والإجراءات التي تتخذها دولنا الأعضاء التي تنشئ ولاياتنا وتوفر لنا الموارد المتاحة وترصد عن كثب تنفيذ عملنا.

وستظهر بيئة مواتية إلى أبعد حد لمنظماتنا إذا تمكنا خلال السنوات المقبلة من إنشاء تحالفات جديدة وموسعة بين الدول التي تتشاطر التزاما مشتركا قويا بالنهوض بأهداف نزع السلاح. وكلما توثقت مواءمة أولويات الدول وسياساتها وممارساتها، زادت قوة الأساس والإرادة السياسية اللازمين لمساعدة منظماتنا على العمل كما ينبغي. وعمل اللجنة الأولى سيتيح مؤشرات هامة للدلالة على ما إذا كنا بصدد نهضة في مجال نزع السلاح المتعدد الأطراف أم أننا نواجه عصرا مظلما جديدا من التشتت والانحدار.

وبالنظر إلى المخاطر القائمة، فليس ثمة خيار في الواقع. يجب أن نمضي قدما.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لنائبة المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

السيدة أسيوارثام (منظمة حظر الأسلحة الكيميائية) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى، وأن أشكركم على إتاحة الفرصة لنا للمشاركة في حوار اليوم الرفيع المستوى.

ومن دواعي اعتزاز موظفي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية الكبير، إعتراف هيئة مرموقة مثل أكاديمية جوائز نوبل بعملهم. وقرارها الأسبوع الماضي منح منظمتنا جائزة نوبل للسلام، لم يسلط الضوء فحسب على سجل إنجازاتنا المستمر منذ ١٦ عاما، ولكن أيضا بشكل أوسع على الجهود المبذولة في مجال تحديد الأسلحة على المستوى المتعدد الأطراف. ويحدوني الأمل في أن نتمكن جميعا في مجتمع نزع السلاح من الاستلهام من عملنا الجاري والمهمات الهائلة التي تنتظرنا.

شهدنا خلال الأسابيع الأخيرة، تطورات هامة حقا بالنسبة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، التي أوجدت تحديا لم يسبق له مثيل للعمل الذي تقوم به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وفي ١٤ أيلول/سبتمبر، بعد مضي وقت غير طويل على تأكيد الأمين العام بأن الأسلحة الكيميائية قد استخدمت في الغوطة في ضواحي دمشق في ٢١ آب/أغسطس، أودعت الجمهورية العربية السورية صك انضمامها إلى الاتفاقية، التي دخلت حيز النفاذ بالنسبة لسوريا قيل ثلاثة أيام، في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر. وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر، اتخذ المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية مقررا تاريخيا بشأن تدمير الأسلحة الكيميائية السورية، المقرر الانتهاء منه في النصف الأول من عام ٢٠١٤. وعزز ذلك المقرر، قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣)، الذي اعتمد في اليوم ذاته.

وقد أنشئت بعثة مشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية للإشراف على برنامج التدمير السريع هذا. وبدأ مفتشونا أنشطة التفتيش والتحقق استنادا إلى الكشف عن المعلومات الذي قدمته سوريا في ١٩ أيلول/سبتمبر والكشف المستكمل الذي أعد بالتعاون مع خبراء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، المقدم إلى المنظمة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر. ويتمثل الهدف الأكثر إلحاحا في جعل مجمل المرافق الإنتاجية، ومعدات الخلط والتعبئة، غير صالحة للاستعمال، وهي عملية تسمى أيضا ”تدميرا وظيفيا“ بحلول ١ تشرين الثاني/نوفمبر.

وكما تدرك اللجنة، أعلن الأمين العام بالأمس، عن تعيين السيدة سيغريد كاغ منسقة خاصة للبعثة المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، من أجل القضاء على الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية. وتم التعيين بالتشاور الوثيق مع المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. إننا نرحب بهذا التعيين، ونتطلع إلى العمل مع السيدة كاغ فيما يخص هذه البعثة الهامة.

سجلت بعثتنا حتى الآن، تقدما مطردا، بدعم من التعاون البناء للمسؤولين السوريين. ووفقا لمقرر المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، سيقدم المدير العام تقارير شهرية إلى المجلس التنفيذي، بشأن التقدم المحرز فيما يخص تنفيذ المقرر وتقديم تقرير إلى مجلس الأمن عن طريق الأمين العام. إن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تثمن الدعم الحاسم الذي تقدمه الأمم المتحدة في هذه المهمة التاريخية، لا سيما في مجالات الأمن، والأمور اللوجستية، والدعم الميداني. وبالنظر إلى النزاع الدائر في سوريا، تكتسي سلامة موظفينا وأمنهم أهمية قصوى.

إن المدير العام والأمين العام يتواصلان بشكل منتظم بشأن جميع المسائل المتصلة بالبعثة المشتركة، وإنني على ثقة بأن التعاون الراسخ بين المنظمتين سوف يساعد على إنجاح البعثة. وبوسعي أن أؤكد للجنة بأن منظمتنا تسخر كل طاقتها وخبراتها ومواردها، لمواجهة هذا التحدي الكبير.

وجرى أيضا تعاون مثمر بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في بعثة الأمم المتحدة للتحقيق في ادعاءات استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية. وشارك حتى الآن فريقان من مفتشي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تلك البعثة. كما أشرت من قبل، أفادت البعثة عن استخدام أسلحة كيميائية في الغوطة في ٢١ آب/أغسطس. وضم المدير العام صوته للإدانات الدولية لذلك الهجوم الشنيع. ولا يزال التحقيق مستمرا في سوريا، وأشار رئيس البعثة السيد سلستروم بأنه يعتزم تقديم تقرير نهائي للأمين العام بنهاية هذا الشهر.

وبانضمام سوريا، أصبح عدد الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، بعد انضمام الصومال في وقت سابق من هذا العام، ١٩٠ دولة. ولا تزال سوى ست دول فقط الآن خارج الاتفاقية، وقعت اثنتان منها، لكنها لم تصادق، وأربع منها لم تصادق بعد. لقد دعونا باستمرار الدول الست غير الأعضاء في الاتفاقية إلى الانضمام إليها بدون تأخير أو شروط مسبقة. إن الانضمام العالمي لا يزال في صدارة أولويات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ودولها الأعضاء، كوسيلة مركزية لضمان استمراريتها وسلامتها وفعاليتها، فيما يخص الحظر العالمي للأسلحة الكيميائية.

خلال ١٦ عاما التي مرت على تنفيذ الاتفاقية، تواصل تحقيق تقدم مطرد، في جهودنا الرامية إلى تدمير ما تبقى من مخزونات الأسلحة الكيميائية المعلنة. وقد تحققت المنظمة حتى الآن من تدمير ١٧٠ ٥٨ طن متري، تمثل ٨٢ في المائة من مجموع ٠٠٠ ٧١ طن متري من مخزونات الأسلحة الكيميائية التي أعلنت عنها الدول الأطراف. ولا تزال الدولتان الرئيسيتان الحائزتان للأسلحة الكيميائية، وهما الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية، على المسار الصحيح لتحقيق أهداف التدمير الخاصة بهما.

ووفت بشكل جدير بالثناء ثلاثة بلدان أعلنت حيازتها للأسلحة الكيميائية في الماضي، بالتزام تدمير مجمل مخزون الأسلحة الكيميائية. وجرى حتى الآن، إبطال عمل جميع مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية السبعين المعلن عنها، و٩٢ في المائة منها إما جرى تدميرها، أو جرى تحويلها بشكل دائم للأغراض السلمية. وكانت تلك مرافق أنشئت خصيصا لإنتاج أسلحة كيميائية.

إن اتفاقية الأسلحة الكيميائية صك متعدد الأبعاد. وبالإضافة إلى نزع السلاح الكامل، تتضمن أهدافها عدم الانتشار أو منع عودة ظهور الأسلحة الكيميائية، وتعزيز التعاون الدولي من أجل التطبيق السلمي للكيمياء، وتوفير الحماية وتقديم المساعدة والحماية للدول ضد الأسلحة الكيميائية. تضمن الاتفاقية امتداد نطاق نظام تحققها ليصل إلى الصناعة الكيميائية العالمية، كوسيلة لتفادي عودة ظهور الأسلحة الكيميائية. ويساعد هذا التدبير على بناء الثقة، وإرساء الشفافية فيما بين الدول الأطراف.

ثمة ما يناهز ٠٠٠ ٥ مرفق صناعي، في جميع أنحاء العالم تخدم أغراض تنفيذ الاتفاقية. إن تلك المرافق تخضع لتفتيش منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وفي الواقع، تخضع تلك التي تنتج مواد كيميائية ذات صلة أكبر بالاتفاقية للتفتيش بشكل منتظم. حتى الآن، تم القيام بأكثر ٥٠٠ ٢ تفتيشا من هذا القبيل في ٨٦ دولة طرفا.

ترتبط اتفاقية الأسلحة الكيميائية بالعلم، وللطبيعة الديناميكية للبحث والتطوير العلميين أثرا مباشرا على أعمالنا. إننا نشهد عصرا يشهد إحراز تقدم سريع في مجال العلم والتكنولوجيا، مثل التلاقي المتزايد بين البيولوجيا والكيمياء، الذي يمكن أن يكون له صلة مباشرة بالجهود التي نبذلها لضمان أن تظل الاتفاقية تشكل حماية فعالة من الأسلحة الكيميائية. ولذلك، تقع علينا مسؤولية معالجة وإجراء التقييم

الملائم للتطورات الجديدة الحاصلة في مجال العلم والتكنولوجيا التي يمكن أن تؤثر على تنفيذ الاتفاقية.

تنص المادة الحادية عشرة من الاتفاقية، التي تتعلق بالتنمية الاقتصادية والتكنولوجية، على تعزيز التعاون الدولي في ميدان الأنشطة الكيميائية للأغراض السلمية. ولذلك الغرض، أنشأت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية مجموعة متنوعة من البرامج بغرض التوعية وبناء القدرات وتبادل أفضل الممارسات والمعلومات، وخصوصا في الدول الأطراف ذات الاقتصادات النامية.

وتوفر برامج منظمة حظر الأسلحة الكيميائية الرامية إلى دعم توسيع نطاق التعاون الدولي والمساعدة – بما في ذلك في مجال تقديم المساعدة والحماية من الأسلحة الكيميائية – حوافز قوية لعموم الأعضاء كي يواصلوا المشاركة في إطار المنظمة، فضلا عن الاستفادة منها. وفي سياق الاستجابة للشواغل المتعلقة باحتمال إساءة استخدام المواد الكيميائية السامة، فقد عمدنا إلى زيادة برامجنا المعنية بالحماية والمساعدة، بهدف زيادة تنمية القدرات الوطنية وتمكينها من الاستجابة الفعالة للحالات الكيميائية الطارئة، بما في ذلك المواد الكيميائية السمية.

وبسبب التهديد الذي تشكّله الجهات الفاعلة من غير الدول، والإرهابيون على وجه الخصوص، فقد أعربت الدول الأطراف أيضا عن رغبة متزايدة في أن تعمل أنشطة المنظمة على تعزيز الأمن والأمان الكيميائيين. علاوة على ذلك، وعلى الرغم من أن المنظمة ليست وكالة معنية بمكافحة الإرهاب، فهي تسهم في الجهود العالمية الرامية إلى التصدي للتهديد الذي يشكّله الإرهاب. وللمنظمة آلية تتمثل في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالإرهاب، تعنى بتوفير منبر للدول الأطراف يمكّنها من تبادل الآراء بشأن المسائل المتعلقة بمكافحة الإرهاب، بما في ذلك، عن طريق الربط الشبكي مع المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية.

وإلى جانب القبول العالمي لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، فإن من الأهمية بمكان أن تواصل جميع دولنا الأطراف إحراز تقدم مطرد نحو تنفيذها على الصعيد المحلي بصورة شاملة، بهدف ضمان فعالية الاتفاقية بوصفها صكا دوليا. تحقيقا لتلك الغاية، فقد وضعت الأمانة العامة نهجا معنيا بالمساعدة الخاصة بكل بلد، إلى جانب اتخاذ مبادرات بشأن بناء القدرات والتدريب بطريقة تلبي الاحتياجات والمتطلبات المحددة لفرادى الدول كي تتمكن من سن تشريعاتها المحلية، فضلا عن التنفيذ الكامل للاتفاقية. ومن شأن توفير إطار قانوني سليم عبر التشريعات، علاوة على توفير الوسائل الكفيلة بإنفاذه، أن يوفر القدرات المحلية اللازمة لرصد الأنشطة التي تشمل المواد الكيميائية، بالإضافة إلى الإبلاغ عنها وتوجيهها بصورة سلمية ومجدية. وقد أكدت خبرتنا أن تنفيذ الاتفاقية على الصعيد الوطني يصبُّ في المصالح الأمنية والاقتصادية للدول الأطراف، عوضا عن أن يكون ذلك التنفيذ مفروضا عليها.

لقد اعتمدت الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف لاستعراض سير العمل باتفاقية الأسلحة الكيميائية – الذي يشار إليه أيضا باسم المؤتمر الاستعراضي الثالث – الذي عقد في نيسان/أبريل من عام ٢٠١٣ في لاهاي، تقريرا موضوعيا تطلعيا، يوفر لنا خارطة طريق ملائمة للسنوات المقبلة. وقد كان المؤتمر مناسبة ناجحة ومثمرة أعادت التأكيد على فعالية التعاون المتعدد الأطراف الذي تستند إليه الاتفاقية. وكررت الدول الأطراف أيضا التأكيد على التزامها الثابت بحظر الأسلحة الكيميائية، فضلا عن تأكيد عزمها على مواصلة العمل على تنفيذ توصيات المؤتمر الاستعراضي.

ختاما، أود أن أسجل في المحضر أن الأمم المتحدة ما تزال تواصل دعم غايتنا المشتركة المتمثلة في بلوغ عالم خال من الأسلحة الكيميائية على نحو فعال. وإذ تتآزر كلتا المنظمتين في مواجهة التحدي الاستثنائي المتمثل في الإشراف

على تدمير الترسانات الكيميائية السورية، فقد بتنا الآن أكثر إدراكا من ذي قبل للفائدة التي نجنيها من تعاوننا في السعي إلى تحقيق السلام والأمن الدوليين.

الرئيس: الآن أعطي الكلمة لنائب الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح.

السيد ساريفا (مؤتمر نزع السلاح) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بالبيان الذي كان سيدلي به إلى اللجنة السيد قاسم – جومارت توكاييف، المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف، والأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، في حال تمكنه من السفر إلى نيويورك. غير أنه لم يتمكن من الحضور إلى هنا اليوم، نظرا لحدوث تطورات غير متوقعة.

وأود – قبل أن أنقل إليكم رسالته – أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم. فقد كنت أشغل مقعدكم هذا قبل ١٠ سنوات على وجه التحديد. وأنا مدرك لأن عملكم شاق وزاخر بالتحديات، غير أني على ثقة من أنكم ستحققون نجاحا باهرا في مهمتكم، بفضل ما لديكم من مؤهلات وخبرات.

يشرفني أن أدلي بالرسالة التالية باسم الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، السيد قاسم – جومارت توكاييف:

”بما أنني لم أتمكن من الانضمام إلى اللجنة الأولى شخصيا، أود، أولا، أن أشكر السيد الرئيس وأعضاء المكتب على الدعوة الكريمة التي قدمت إليّ لمخاطبة اللجنة. وإذ أتأهب الآن لمغادرة الأمم المتحدة ومؤتمر نزع السلاح لتولي مسؤوليات جديدة في بلدي الأصلي، فإنني أغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع الدول الأعضاء على الدعم الذي قدمته إليّ بصفتي الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، وأن أشاطر اللجنة آرائي بشأن الحالة الراهنة لمساعي نزع السلاح المتعددة الأطراف.

”تشكل اللجنة الأولى إحدى الركائز الأساسية لآلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، وللدبلوماسية المتعددة الأطراف على نطاق أوسع. فقد أثبتت الصلاحيات التشريعية لتلك الهيئة أنها توفر تدابير وقواعد متينة لتعزيز تدابير نزع السلاح والأمن الدوليين، بما يؤدي إلى إيجاد عالم أفضل للجميع.

”وسأشدد في بياني اليوم، على مؤتمر نزع السلاح، بوصفه ركيزة أساسية أخرى من ركائز آلية نزع السلاح. وبصفتي الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالمؤتمر، فإنني ما زلت على إيمان راسخ بأنه لا غنى عن تلك الهيئة الفريدة، بوصفها المحفل الدائم الوحيد المتعدد الأطراف لمفاوضات المجتمع الدولي بشأن نزع السلاح. ويقع على عاتق مؤتمر نزع السلاح دور حاسم يؤديه فيما يتعلق بكفالة تعميم سيادة القانون في مجال نزع السلاح. وعلى سبيل المثال، فإن الأسلحة الكيميائية تشكّل أحد المجالات الهامة التي جرى فيها تعميم سيادة القانون، حيث نجح المؤتمر في التفاوض على اتفاقية ذات صلة.

”اليوم، وكما تبيّن الحالة المأساوية الناجمة عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا، فإن سيادة القانون في مجال نزع السلاح، تمثّل أساسا لا غنى عنه للجهود الجماعية الرامية إلى إنقاذ البشرية من الصراعات والآثار الفتاكة المترتبة عنها. وأغتنم هذه الفرصة لأهنئ منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، التي فازت بجائزة نوبل للسلام في عام ٢٠١٣، على العمل الهام والمفيد للغاية الذي اضطلعت به في تعزيز الحظر المفروض على الأسلحة الكيميائية. إن في منح تلك الجائزة تذكرة

لنا جميعا أيضا بالإقرار بأهمية نزع السلاح، فضلا عن تقدير الجهود المبذولة فيه.

”وهناك حاجة ملحة أيضا إلى تعزيز سيادة القانون في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ومنذ اعتماد الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ١٩٩٦ لم يجر التفاوض بشأن صك ملزم قانونا في مؤتمر نزع السلاح. ”وكما قال الأمين العام بان كي – مون في الشهر الماضي، خلال الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن نزع السلاح النووي، فقد حان الوقت لاعتماد صكوك جديدة ملزمة قانونا، و ”ينبغي أن تبدأ بتنشيط آلية نزع السلاح، ولا سيما مؤتمر نزع السلاح“ (A/68/PV.11، الصفحة٣).

”وفي حين تحقق توافق الآراء كل عام في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح وفي المسائل الأساسية الأربع – وهي معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، ونزع السلاح النووي، ومنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي، ووضع ترتيبات دولية فعالة لضمان عدم تعرض الدول غير الحائزة للأسلحة النووية لخطر استعمال تلك الأسلحة أو التهديد باستعمالها، فإن عموم العضوية لم تتمكن بعد من تحقيق توافق الآراء السياسي اللازم لبدء المفاوضات الموضوعية بشأن هذه المسائل الحيوية.

”دعا العديد من أعضاء اللجنة الأولى مؤتمر نزع السلاح المرة تلو الأخرى إلى بدء المفاوضات من أجل إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية كخطوة أولى على طريق نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وأوافق على أن ذلك يمكن أن يكون الخطوة الأولى المنطقية.

”عندما خاطبت هذه اللجنة العام الماضي (أنظر A/C.1/67/PV.7)، تكلمت عن اقتناعي بأن الديناميات في مؤتمر نزع السلاح يمكن أن تتغير. وفي هذا العام، هناك أسباب للتفاؤل المشوب بالحذر أن من الممكن تعهد هذا التغيير بالرعاية. لقد أظهرت دورة عام ٢٠١٣، التي انتهت لتوها، الجهود المكثفة التي يبذلها الأعضاء في سعيهم لوضع حد للجمود الذي طال أمده. وقام أربعة من أصل ستة رؤساء بصياغة مشاريع برامج عمل، وعلى الرغم من عدم اعتمادها، فإنها تشهد على الحيوية المتجددة.

”وفي حين أن جميع أعضاء المؤتمر يوافقون على أن الهدف المنشود هو التوصل إلى برنامج عمل متوازن وشامل بولاية تفاوضية تشمل جميع البنود الموضوع في جدول الأعمال، يقترح البعض اعتماد برنامج عمل مخفف أو مبسط بولاية لإجراء المناقشات، وذلك إلى حين التوافق السياسي على عمليات تفاوضية حول بنود جدول الأعمال. ووجه آخرون الانتباه إلى ضرورة إعادة النظر في أساليب عمل المؤتمر. كما يرى البعض بضرورة زيادة عضوية المؤتمر، ويعتقدون أن الوقت قد حان لإصلاح آلية نزع السلاح برمتها. ودعا الكثيرون إلى عقد دورة استثنائية رابعة معنية بنزع السلاح.

”بناء على ذلك، فقد تقدمت، بصفتي الأمين العام للمؤتمر والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة، بعدد من المقترحات من أجل عملية منظمة وموجهة لاتخاذ التدابير يمكن أن تؤدي إلى المزيد من التغييرات الإيجابية في المؤتمر. ومن تلك المقترحات، أولا، إنشاء فريق عامل غير رسمي مكلف بوضع برنامج عمل قوي من حيث المضمون ويتدرج تنفيذه مع مرور الوقت؛ ثانيا، إنشاء هيئة فرعية تقوم، وفقا للمادة ٢٣ من

النظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح، بدراسة أساليب عمل المؤتمر وتقديم المقترحات لتحسينها ؛ وثالثا، تعيين منسق خاص يقوم بالدراسة وتقديم مقترحات بخصوص توسيع عضوية المؤتمر، والدور الذي يمكن أن يضطلع به المجتمع المدني في عمله.

”ومن دواعي سروري أن المؤتمر قرر، في آب/أغسطس، مستلهماً من أحد هذه المقترحات، إنشاء فريق عامل غير رسمي لوضع برنامج عمل، وأشكر الأعضاء على الثقة التي وضعوها في اقتراحي. لقد شرع الفريق العامل غير الرسمي الآن في عمله، ويشترك في رئاسته كل من السفير لويس غاييغوس، ممثل إكوادور، والسفير بيتر وولكوت، ممثل أستراليا. وأعتقد أن الفريق العامل غير الرسمي سوف يقدم عملاً قيما مكملا للجهود التي يبذلها رئيس المؤتمر. ويمكن أن يشكل خطوة في الاتجاه الصحيح وأن يعضد العمل الذي يقوم به الرئيس. والأهم من ذلك، يمكن أن يساعد على إرساء الأساس اللازم لفهم مشترك جديد للكيفية التي يتسنى بها لمؤتمر نزع السلاح أن يستأنف أعماله الجوهرية.

”لقد أتيحت لي الفرصة للتأكيد على أهمية جعل برنامج العمل صلباً بالاعتماد على الإرادة الجماعية للدول الأعضاء في المؤتمر. كما يجب جعله شاملاً بأن يستند، إنْ لم يكن على جميع بنود جدول الأعمال، فعلى إلى العديد منها. يمثل الفريق العامل غير الرسمي نهجا جديداً للاضطلاع بأعمال مؤتمر نزع السلاح، وينبغي ألا يؤدي إلى الانصراف عن العمل الجوهري، وألا يصبح منصة لتأكيد المواقف المعروفة جيدا.

”في الوقت الذي نعمل فيه على إعادة مواءمة الأولويات السياسية التي من شأنها أن تسمح ببدء المفاوضات في المؤتمر، يمكن للفريق العامل غير الرسمي أن يخرج ببرنامج عمل يشكل أساسا تنطلق منه تلك المفاوضات بيسر وسلاسة. ولذلك من الأهمية بمكان أن تتاح الفرصة للفريق ليواصل عمله العام القادم. ويمكن استخدام فترة ما بين الدورات الحالية استخداماً مثمراً في دعم المؤتمر. في هذا السياق، شجعت الرئيس المشارك ونائب الرئيس المشارك على مواصلة العمل بعد انتهاء دورة اللجنة الأولى، وعلى تنظيم مشاورات غير رسمية مفتوحة بين الدول الأعضاء والمراقبين في المؤتمر، مع إشراك الرؤساء المنتهية ولايتهم والمقبلين بشكل وثيق. وأعتقد أن ذلك سوف يساعد على المحافظة على الزخم ونحن نقترب من عام ٢٠١٤.

”لقد انتهت دورة عام ٢٠١٣ بنبرة تفاؤل. ينبغي أن تنطلق الدورة المقبلة، التي تبدأ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، من ذلك التفاؤل وأن تمكّن مؤتمر نزع السلاح من أن يستأنف مهمته التفاوضية. وكما أكد على ذلك الأمين العام بان كي – مون، فإن سنة أخرى من الجمود في مؤتمر نزع السلاح أمر لا يمكن القبول به أبداً.

”لقد كان من دواعي الشرف العمل مع اللجنة الأولى في هدفنا المشترك المتمثل في دعم نزع السلاح. إنني أؤمن إيمانا قويا بالقيمة والأهمية المستمرتين لنزع السلاح المتعدد الأطراف، لا سيما في مجال أسلحة الدمار الشامل. ولا يمكن إلا من خلال الحلول التوفيقية وتوافق الآراء أن نضع الحلول المستدامة وأن نقضي على أسلحة الدمار الشامل. إنها فرصة للمجتمع الدولي ومسؤولية على عاتقه. ويجب أن نتحمل تلك المسؤولية بجدية في مؤتمر نزع السلاح أيضاً.

”أؤكد للجنة الأولى إنني على التزامي الراسخ بترع السلاح المتعدد الأطراف، إذ إن العالم يعتمد على التزامنا الجماعي بقضية جعل العالم أكثر أمنا“.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد جيفري شو.

السيد شو (الوكالة الدولية للطاقة الذرية) (تكلم بالإنكليزية): في ٨ كانون الأول/ديسمبر، سيكون قد مر ٦٠ عاما منذ أن ألقى الرئيس أيزنهاور خطابه التاريخي ”الذرة من أجل السلام“ أمام الجمعية العامة (انظر الوثيقة PV.470)، حيث دعا إلى إنشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتضع المواد النووية ”في خدمة المساعي السلمية للبشرية“.

وكما قال المدير العام أمانو في البيان الذي أدلى به أمام الدورة السابعة والخمسين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في أيلول/سبتمبر، فقد أصبحت رؤية أيزنهاور حقيقة واقعة بإنشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام ١٩٥٧. ومنذ ذلك الحين، عملت الوكالة على جلب منافع العلوم والتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية إلى جميع أنحاء العالم في مجالات مثل توليد الكهرباء والزراعة والصحة وإدارة المياه وحماية البيئة. وإذ تقوم الوكالة بهذه المهمة، فإنها تسهم إسهاماً متفردا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وتعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية جاهدة أيضاً لمنع انتشار الأسلحة النووية. وفي الواقع، فإن الوكالة معروفة أكثر بعملها في التحقق من أن الدول تمتثل امتثالا تاماً لواجباتها من حيث عدم الانتشار، ومن أن المواد النووية المعدة للاستخدام في البرامج النووية المدنية لا تحوَّل لأغراض صنع الأسلحة النووية. ولتبيين الأمر، في نهاية عام ٢٠١٢ كان هناك ١٨٣ ألف كمية معنوية من المواد النووية في ١٣٠٠ مرفق في جميع أنحاء العالم خاضعة لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والمقصود بالكمية المعنوية الكمية التقريبية من المادة النووية اللازمة لاستخدامها في صنع جهاز متفجر نووي. وهكذا فإن ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية عنصر أساسي في نظام عدم الانتشار النووي.

والأمر كذلك، ما هي إذن الحالة الراهنة لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية؟

مطلوب من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن تبرم اتفاقات ضمانات شاملة مع الوكالة، فنقوم نحن بموجبه بعمليات تفتيش منتظمة في موادها وأنشطتها النووية. ونقوم أيضا بأنشطة الضمانات بموجب اتفاقات مختلفة مع الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الأطراف في معاهدة عدم الانتشار. اتفاقات الضمانات نافذة في الوقت الحالي مع ١٨١دولة. بيد أن هناك ١٢ دولة غير حائزة للأسلحة النووية ما زال يتعين عليها الوفاء بواجباتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإبرام اتفاق ضمانات شاملة مع الوكالة. بالنسبة لهذه الدول، لا تستطيع الوكالة أن تستخلص أي نتائج فيما يتعلق بالضمانات. وتحث الوكالة تلك الدول على إبرام اتفاقات ضمانات شاملة في أقرب وقت ممكن.

يعزز البروتوكول الإضافي لاتفاقات الضمانات إلى درجة كبيرة من قدرة الوكالة على التحقق لأنه يتيح لها إمكانية موسعة للحصول على المعلومات والوصول إلى المواقع ذات الصلة. ويمكنها من تقديم تأكيدات ليس فقط بعدم تحويل المواد النووية، بل أيضاً بعدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلن عنها. تمثل هذه التوكيدات ذات المصداقية العالية أدوات بالغة الفعالية لبناء الثقة على الصعيدين الدولي والإقليمي. وما برح عدد البلدان التي لديها بروتوكولات إضافية نافذة يتزايد باطراد، إذ وصل الآن إلى ١٢١بلدا.

ذلك تطور يثلج الصدر. وتشجع الوكالة جميع الدول على المزيد من سريان مفعول البروتوكولات الإضافية في أقرب وقت ممكن.

إن نظام الضمانات ما زال يتطور للتصدي للتحديات الجديدة ويأخذ في الحسبان التجربة المكتسبة من تنفيذ الضمانات السابقة، والاستفادة من التقنيات والتكنولوجيات الجديدة، والقيام بذلك ضمن قيود الموارد الضئيلة. وما فتئت الوكالة تعمل على تحسين الفعالية التشغيلية لمختبرات الضمانات لديها التي تقع بالقرب من فيينا. ذلك سيعزز من قدرتنا على تقديم تحليل مستقل وفي أوانه عن المواد النووية والعينات البيئية.

كذلك بوسع الوكالة أن تؤدي دوراً في نزع السلاح النووي بالتحقق بصورة مستقلة، وبناء على طلب، من أن المواد النووية الناشئة من الأسلحة المفككة لن تستخدم مرة أخرى لأغراض عسكرية. فعلى سبيل المثال، الوكالة مستعدة للتعاون في زيادة الثقة، وتحسين الشفافية، وتطوير قدرات تحقق ناجحة في نزع السلاح النووي كما أوصى بذلك المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠.

تؤيد الوكالة إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية، وتساعد على تنفيذها. في تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١١، عقد المدير العام أمانو المنتدى المتعلق بالتجارب التي يُحتَمَل أن تكون له أهمية في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وبالإضافة إلى ذلك، وبناء على طلب المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠، أعدت الوكالة الوثائق الأساسية للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

أخيراً، أود أن أنتقل إلى الأمن النووي. إن المسؤولية عن ضمان الأمن النووي تكمن في الحكومات الوطنية، غير أن التعاون الدولي أمر حيوي. لقد تحسن التعاون في السنوات الأخيرة، وتم الاعتراف على نطاق واسع بالدور المركزي للوكالة في مساعدة البلدان على تعزيز أمنها النووي. وببساطة، تساعد الوكالة على تخفيض الخطر النووي بمنع وقوع المواد الإشعاعية وغيرها من المواد في أيدي الإرهابيين، أو خضوع المنشآت النووية إلى الأعمال الشريرة. وتم التشديد بشكل خاص على بناء القدرات، ومساعدة الدول في بناء نظم أمن نووية وطنية فعالة ومستدامة. وقد وضعت الوكالة إرشادات مقبولة دولياً تستخدم بوصفها مؤشراً على الأمن النووي. وتساعد تلك الوكالة البلدان على تطبيق تلك الإرشادات من خلال إيفاد الخبراء في بعثات استعراض الأقران وتوفير التدريب المتخصص ووضع البرامج لتطوير الموارد البشرية.

إن عدد الدول المشاركة في قاعدة بيانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية الخاصة بالحوادث والإتجار يبلغ الآن ١٢٥ دولة. ولكن في الفترة بين تموز/يوليه ٢٠١٢ وحزيران/يونيه ٢٠١٣، أبلغت الدول عن وقوع ١٥٥ حادثاً لإدراجها في قاعدة البيانات، منها ١٤ حادثاً تضمنت حيازة غير قانونية لمواد نووية أو مصادر إشعاعية أو أي محاولات لبيعها. ومن الواضح أننا فعلنا الكثير لتحسين الأمن النووي على الصعيد العالمي في العقد الماضي، غير أن ذلك تذكير بضرورة أن تظل جميع البلدان يقظة لضمان ألا تقع المواد النووية أو المواد المشعة الأخرى في الأيادي الشريرة.

في تموز/يوليه، عقدت الوكالة مؤتمرا دوليا معنيا بالأمن النووي لاستعراض المنجزات السابقة والنُهج الحالية ولتحديد الأولويات في المستقبل. وكان أول مؤتمر يعقد على المستوى الوزاري، وكان مفتوحاً أمام جميع الدول الأعضاء في الوكالة، وكان أحد أكبر المؤتمرات التي عقدتها الوكالة على الإطلاق.

اعتمد الوزراء إعلانا مع التزام بتعزيز الأمن النووي في جميع أرجاء العالم، وأكدوا على الدور المركزي للوكالة.

أود أن أختتم كلمتي، بالقول إن العالم قد تغير تغيرا هائلا خلال الـ ٦٠ سنة الماضية. غير أن المهمة المتوخاة في موضوع ”تسخير الذرة من أجل السلام“ ما برحت هامة. وما زالت الوكالة الأمريكية تساعد الدول على الاستفادة من العلوم والتكنولوجيا النووية السلمية. إن الوكالة بممارستها للتحقق الموثوق وبتعزيزها لفعالية الأمن النووي وبمساعدتها الدول الأعضاء على إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وتنفيذ ذلك، إنما تقدم مساهمة ملموسة في صون السلم والأمن الدوليين.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لمدير شعبة القوانين والعلاقات الخارجية في اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

السيد جينشين لي (اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الأمين التنفيذي السيد لاسينا زيربو، أود في البداية أن أهنئكم يا سيادة الرئيس، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى في دورتها الثامنة والستين. كذلك أود أن أعرب عن تقديري للممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، أنجيلا كين، على عقدها هذا التبادل الهام للآراء.

أود أن أهنئ منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على منحها جائزة نوبل للسلام المرموقة. وكما ذكر الأمين التنفيذي زيربو، فإن الجائزة اعتراف عن جدارة بالقيادة المقتدرة للمنظمة والجهود المكرسة التي يقوم بها موظفوها سعياً للقضاء على فئة بأكملها من أسلحة الدمار الشامل.

إن اللجنة الأولى مناط بها مسؤولية خاصة عن النهوض بنزع السلاح وتعزيز الأمن الدولي. وإيجاد حلول لتحديات عديدة جدا نواجهها في تعزيز تلك الأهداف التي لن يكون من السهل تحديدها أو إحرازها بسرعة. ومع ذلك، فإن تعقد هذه التحديات لا يجب أن يحملنا على الرضا عن النفس والتقاعس، وكي لا تتلاشى المؤسسات العالمية التي تسعى إلى السلم والازدهار الدوليين.

إن الأمم المتحدة تسترشد دائماً بالمبادئ الأساسية للتعاون والحوار عند التماسها حلولا عند سعيها إلى حلول للتحديات التي يواجهها نظام الأمن الدولي. فمن خلال التعمق في تبادل الآراء فيما بين الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية، والمجتمع المدني ككل، يجب على اللجنة إبرام اتفاق بشأن اتخاذ إجراءات ملموسة للتصدي بفعالية للعديد من تلك التحديات. لذلك السبب، نتبنى هذا الشكل من أشكال تبادل الآراء الرفيع المستوى، وآمل أن يزداد تطوراً لتحقيق أهدافنا المشتركة.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية الذي جرى التفاوض عليه بين الاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة في أعقاب أزمة القذائف الكوبية. إن رئيس الولايات المتحدة، جون كندي، لدى مخاطبته الجماهير الأمريكية في تموز/يوليه ١٩٦٣ بشأن معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية التي تم إبرامها مؤخراً، قال، مستشهدا بالمثل الصيني القديم ومؤداه أن رحلة ١ ٠٠٠ ميل يجب أن تبدأ بالخطوة الأولى ما يلي:

> ”فلنتخلَ عن ظلال الحرب وأن نلتمس طريق السلام إن تمكنا من ذلك. وإذا كانت رحلة الألف ميل، أو حتى لو تجاوزت ذلك، فليسجل التاريخ أننا قمنا بالخطوة الأولى“.

إن إبرام معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية التي وفرت أول مناسبة بأن خصوم الحرب الباردة قد تمكنوا من العمل معاً والتفاوض بنجاح على اتفاق بهدف وحيد يتمثل

في الأنشطة المتصلة بالأسلحة النووية. وتلك الخطوة الأولى، على الرغم من أنها خطوة محدودة في نطاقها، فقد ابتعدت عن ويلات الحرب واتجهت نحو السلم والأمن.

وبصورة مماثلة، فإن اعتماد الجمعية العامة في عام ١٩٩٦ لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية كان خطوة حاسمة في الجهود الرامية إلى تقليص المخاطر التي تشكلها الأسلحة النووية والقضاء عليها في نهاية المطاف. إن المعاهدة إذ تشكل جزءاً لا يتجزأ من إطار نزع السلاح النووي، تمثل نظام تحقق عالمي غير مسبوق أثبت أن الرقابة على الأسلحة القابلة للتحقق على الصعيد المتعدد الأطراف ليست ممكنةً وفعالة فحسب بل أنها أيضاً ضرورة للنهوض بالسلم والأمن الدوليين.

إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بحكم طبيعتها غير التمييزية وفرضها التزامات متساوية على جميع الدول، تمثل صكاً قوياً للتعددية المنصفة والعادلة. وعلاوة على ذلك، تساعد المعاهدة على توليد الائتمان وبناء الثقة، وهما جوهريان لزيادة التعاون في البيئة الدولية ويمثلان الشرطين اللازمين لتعزيز السلم والاستقرار في العالم.

وقد حققنا نجاحا كبيرا في بناء نظام المعاهدة للتحقق على مدى العقد الماضي. وأصبح نظام الرصد الدولي، في ظل وجود ٣٣٧ مرفق رصد و٢٥٠ منشأة اتصالات، ذا نطاق عالمي حقا واكتمل إنجازه بنسبة ٩٠ في المائة تقريبا. وأثبتنا أن المعاهدة يمكن التحقق منها من خلال نظام دولي فريد للرصد، يعمل بكفاءة وبصورة تتسم بالموثوقية. وبنينا رادعا يوفر للدول راحة البال، والذي نتباهى بأن هناك ١٨٣ دولة موقعة عليه فيما وصل عدد التصديقات إلى ١٦١، بما في ذلك ما حدث مؤخرا من تصديق العراق وغينيا – بيساو. ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تقوم بدور محوري في توطيد توافق الآراء الدولي لمكافحة التجارب النووية.

ومع ذلك، لا تزال هناك ثمان من دول المرفق ٢ التي يجب أن تصدق على المعاهدة ليتسنى دخولها حيز النفاذ. وبينما ينبغي أن ننوه بالخطوات الكبيرة التي قُطعت في سبيل تحقيق هذا الهدف، فإن عملنا لم ينته بعد. فلا تزال ثمة تحديات لقاعدة الامتناع عن إجراء تجارب. ففي شباط/فبراير، أجرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تجربتها النووية المعلنة الثالثة. وعلى الرغم من أن ناتج الانفجار لذلك الحدث كان صغيرا نسبيا وفقا للتقديرات، فقد سجلته ٩٤ محطة لرصد الاهتزازات واثنتان من المحطات دون الصوتية التابعة لنظام الرصد الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه بعد ٥٥ يوما من إعلان ذلك البلد عن تجاربه النووية، رصد قياس أجرته محطة للغازات الخاملة في اليابان نظائر زينون – ١٣٣ وزينون – ١٣٣م مشعة. وتتماشى عملية الرصد ونسب النظائر، عندما نقرنها بنمذجة الانتقال في الغلاف الجوي، مع تأخر انبعاث الغازات من موقع التجارب في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وبينما سلطت الإدانة الدولية لذلك الحدث الضوء على الحاجة الملحة إلى التعجيل ببدء نفاذ المعاهدة، فإنها قد أكدت على قوة المعاهدة في ما يتصل بوضع المعايير وعلى إسهامها في الجهود الرامية إلى القضاء على التهديدات التي تشكلها الأسلحة النووية. كما شهدنا في الأسابيع الأخيرة تنشيطا للإرادة العالمية لتدوين الحظر المفروض على التجارب النووية بصورة قانونية.

وخلال المؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، أصدر وزراء خارجية وممثلون رفيعو المستوى من الدول الأطراف نداء عاجلا من أجل العمل بغية دخول المعاهدة حيز النفاذ. وتجلى أيضا تصميم المجتمع الدولي على تحقيق تقدم بخصوص المعاهدة في اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي (انظر A/68/PV.11) الذي عُقد بدعوة من الأمين العام.

وبهدف تكملة الجهود الجارية للمساعدة على دخول المعاهدة حيز النفاذ، أنشأ الأمين التنفيذي فريق شخصيات بارزة يضم وكلاء سابقين للأمين العام ووزراء دفاع سابقين ووزراء خارجية حاليين وسابقين وسفراء وأعضاء البرلمان ومستشارين كبار في مجال عدم الانتشار والأمن الدولي. وسيستفيد الفريق من الخبرة الدولية الثرية لأعضائه في الترويج للمعاهدة في دول المرفق ٢ المتبقية.

وبينما نتطلع إلى المستقبل، يحدوني الأمل أن يُلهَم المجتمع الدولي للاستفادة من الزخم السياسي الذي تولد لصالح معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وأمامنا فرصة سانحة لكي نحظر في نهاية المطاف تجارب التفجيرات النووية بصورة نهائية.

ولكن مثلما فُتحت النافذة، فإنها قد تُغلق بسهولة أيضا. ويجب على أولئك الذين يدعمون المعاهدة وأهدافها أن يظلوا عازمين في تصميمهم على تحقيق تقدم في ما يتعلق بالمعاهدة. فقد استثمرت الدول الكثير في المعاهدة وفي نظام التحقق الخاص بها، ويجب اتخاذ الخطوات المناسبة لحماية هذا الاستثمار لكي يظل يؤتي بثماره الآن ومن أجل الأجيال المقبلة.

الرئيس: تمشيا مع الممارسة المعتادة في اللجنة، أعلق الآن الجلسة الرسمية حتى تتاح للوفود فرصة لإجراء مناقشة تفاعلية مع محاضرينا من خلال جلسة أسئلة وأجوبة غير رسمية.

عُلِّقت الجلسة الساعة ٤/٢٥ واستؤنفت الساعة ٤/٤٠.

البنود ٨٩ إلى ١٠٧ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة مواضيعية بشأن مواضيع البنود وعرض كل مشاريع القرارات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها

الرئيس: باسم جميع الوفود أود أن أشكر المشاركين في حلقة النقاش بشأن هذا التبادل الثري للآراء. وفقا لبرنامج عمل اللجنة وجدولها الزمني تواصل اللجنة الآن المرحلة الثانية من أعمالها التي ستمتد من ١٧ إلى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر وتتألف من ١٠ جلسات. ومثلما أشرت في جلستنا التنظيمية المعقودة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر، ستركز هذه المرحلة على مناقشات مواضيعية بشأن مسائل محددة مجمعة في المجموعات السبع التالية المتفق عليها، وهي الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى والفضاء الخارجي (جوانب نزع السلاح) والأسلحة التقليدية ونزع السلاح والأمن على الصعيد الإقليمي، وتدابير أخرى لنزع السلاح والأمن الدولي وآلية نزع السلاح.

وأود أن أذكر جميع الوفود بأن الجدول الزمني الإرشادي لهذه المرحلة من أعمالنا الوارد في الوثيقة A/C.1/68/CRP.2، قد عمم في غرفة الاجتماعات كما جرى تحميله على البوابة الشبكية للجنة الأولى QuickFirst. وأعتقد بأن جميع الوفود قد اطلعت على هذا الجدول الزمني.

وقد أبلغت الأمانة العامة بأن بعض الوفود تحتاج لبعض الوقت الإضافي لكي يتسنى لها التشاور بشأن ما لديها من مشاريع قرارات، وبغية تمكين هذه الوفود من القيام بذلك، أقترح على سبيل الاستثناء وفي حال تفهمكم وقبولكم لذلك أن أمدد الموعد النهائي لتقديم مشاريع القرارات والمقررات إلى الساعة السادسة من مساء هذا اليوم، شريطة ألا يعتبر ذلك سابقة من أي نوع.

تقرر ذلك.

بهذه الملاحظات أفتح الباب لإجراء مناقشاتنا المنظمة وعرض مشاريع القرارات والمقررات في إطار المجموعة الأولى وهي الأسلحة النووية، ومثلما جرت العادة، لدينا قائمة متجددة للمتكلمين لجميع المجموعات وأود أن أحث جميع الوفود التي تأخذ الكلمة على تقصير مدة مداخلاتها. واسمحوا لي أن أذكر جميع الوفود بأن اعتماد قائمة متجددة للمتكلمين يعني أنها ينبغي أن تكون مستعدة للإدلاء بمداخلاتها في أي

وقت، وربما قبل أو بعد الموعد الذي كان مقررا لها أن تتكلم فيه، أما الوفود التي لم يتسن لها أخذ الكلمة قبل حلول موعد رفع الجلسة في أي يوم فستتاح لها فرصة التكلم أولا في اليوم التالي.

السيد حسن (البحرين): أود في البداية باسم مجموعة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية أن أجدد لكم الثقة في حسن رئاستكم للجنة الأولى وأن أؤكد دعمنا الكامل لكم من أجل التوصل إلى نتائج إيجابية للجنة الأولى، كما تنضم المجموعة العربية إلى بيان حركة عدم الانحياز حول شق الأسلحة النووية في أعمال اللجنة.

تعيد المجموعة العربية التأكيد على مواقفها المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدوليين، وتشدد على ضرورة ترسيخ السلام والأمن والاستقرار في العالم الذي لا يتحقق مع وجود الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، مما يحتم علينا ضرورة القضاء النهائي على تلك الأسلحة الفتاكة، وتخليص البشرية جمعاء من خطرها وترسيخ الإمكانات الهائلة المخصصة لها لتحقيق أهداف التنمية، وإذ ترحب المجموعة باجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي، الذي عقد يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر الماضي (انظر A/68/PV.11)، تأمل المجموعة في أن يشكل هذا الاجتماع والدعم الذي حظي به نزع السلاح النووي انطلاقة لمسار نحو القضاء الكلي على الأسلحة النووية، ومن أجل تحديد الهدف المشترك المتمثل في نزع السلاح النووي، تجدد المجموعة العربية دعمها لمقترح حركة عدم الانحياز الداعي إلى تحديد يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر من كل عام، يوما عالميا لنزع السلاح النووي، والدعوة إلى إبرام معاهدة شاملة تحظر إنتاج واستخدام وحيازة الأسلحة النووية، وعقد مؤتمر رفيع المستوى لاستعراض التقدم المحرز في مجال نزع السلاح. وستظل الدول العربية عازمة على الإسهام بإيجابية في هذه الانطلاقة العالمية نحو نزع السلاح النووي، وقد انخرطت في هذه المسيرة بمشاركتها النشطة في جميع محافل نزع السلاح النووي المتعدد الأطراف، وسددت ما عليها مسبقا من خلال انضمام جميع الدول العربية الأعضاء في الأمم المتحدة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وإخضاع جميع المنشآت النووية في هذه الدول لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن المجموعة العربية تعتبر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الركيزة الأساسية للنظام الدولي المتعدد الأطراف لنزع السلاح وتحقيق الأمن الدولي. وتؤكد أهمية التعامل بشكل متساو مع عناصر المعاهدة الثلاثة، ولا سيما حق جميع الدول غير القابل للتصرف في تطوير الأبحاث والدراسات وامتلاك التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، استنادا إلى المادة الرابعة من المعاهدة. وتؤكد أن هذا الحق يجب أن يتسق تماما مع الالتزامات القانونية وفقا للاتفاقات المبرمة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. إن دعوة المجموعة العربية إلى التوصل إلى عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية جزء من التزامها المبدئي بنزع السلاح النووي، باعتباره الأولوية القصوى لجهود نزع السلاح، على النحو الذي أقرته الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح في عام ١٩٧٨.

وتذكر المجموعة العربية بأن مرجعية أنشطة آليات الأمم المتحدة لنزع السلاح تعود إلى تلك الدورات الاستثنائية، ولا يمكن تعديلها إلا من خلال دورة جديدة للجمعية العامة تخصص لهذا الغرض. وتساند المجموعة العربية موقف حركة عدم الانحياز الداعي إلى عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح.

وتدعم الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية المواقف الداعية إلى إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط. وكما تعلمون، سيدي الرئيس، فإن الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار

الأسلحة النووية وافقت بالإجماع خلال المؤتمر الاستعراضي الثامن لعام ٢٠١٠ على عقد مؤتمر قبل نهاية عام ٢٠١٢ لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل الأخرى، عملا بالقرار ١٩٩٥ والقرارات العديدة الصادرة منذ سنوات عن الجمعية العامة في ذلك الصدد بغية إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية، أسوة بغيرها من المناطق.

وفي الوقت الذي تعرب فيه المجموعة العربية عن خيبة أملها لتأجيل عقد مؤتمر عام ٢٠١٢ المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، لأسباب واهية وغير واقعية، تؤكد الدول العربية على ضرورة عقد المؤتمر في أقرب وقت ممكن دون إبطاء أو تأخير وبمشاركة دول المنطقة كافة. إن المجموعة العربية تؤكد من جديد توافر الإرادة السياسية لديها لإنجاح المؤتمر، وتشدد على أن الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط لا ينبغي أن تُتّخَذَ كذريعة لتأجيل عقد المؤتمر، وتدعو إلى ضرورة توافر إرادة سياسية مماثلة لدى الدول الأطراف الداعية إلى المؤتمر ولدى دول المنطقة الأخرى.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد فينكلر (ألمانيا)

وتحيي المجموعة العربية كل الجهود والمبادرات الهادفة إلى دعم وتسريع مسار جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، بما في ذلك المبادرة المصرية التي أُعلنت أمام الجمعية العامة في دورتها الحالية، والتي تدعو دول الشرق الأوسط والدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن إلى إيداع خطابات رسمية لدى الأمين العام تفيد بتأييدها لإعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

كما تدعو دول المنطقة غير المنضمة إلى أي من المعاهدات الدولية الخاصة بأسلحة الدمار الشامل إلى الإعلان عن التزامها بالانضمام إلى تلك المعاهدات بشكل متزامن قبل نهاية العام الجاري.

السيد خزاعي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز البالغ عددها ١٢٠.

إن الحركة ترحب ترحيبا حارا بالنجاح في عقد أول اجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة بشأن نزع السلاح النووي (انظر A/68/PV.11)، الذي نُظِّم في الشهر الماضي بمبادرة من الحركة، وشاركت فيه العديد من قادة العام. وتعرب الحركة مجددا عن بالغ قلقها إزاء أكبر تهديد يتعرض له السلام جراء استمرار وجود الأسلحة النووية وعقائد الدول الحائزة للأسلحة النووية ومنظمة حلف شمال الأطلسي التي تضع الأسس المنطقية لاستخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها.

وتدعو الحركة بقوة إلى حذف استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها حذفا تاما من هذه العقائد العسكرية. وعلاوة على ذلك، ينبغي إنهاء تهديد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بالأسلحة النووية. وتعرب الحركة عن قلقها إزاء عدم إحراز التقدم من لدن الدول الحائزة للأسلحة النووية في تفعيل الإزالة التامة لترساناتها النووية. فقد انتظر العالم نزع السلاح النووي أكثر مما ينبغي. والمواقف غير المحددة فيما يتعلق بالأسلحة النووية لا يمكن السماح بها، وإزالتها الكاملة لا يمكن الاستمرار في تأجيلها.

وتتحمل الدول الحائزة للأسلحة النووية المسؤولية الرئيسية عن نزع السلاح النووي. وتجدد الحركة دعوتها القوية إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية لكي تمتثل امتثالا تاما لالتزاماتها القانونية التي طال أمدها، وتبذل جهودا لا لبس فيها لإنجاز الإزالة الكاملة لأسلحتها النووية بدون مزيد من

التأخير، وبصورة شفافة لارجعة فيها، وعلى نحو يمكن التحقق منه دوليا.

وبما أن تحديث الأسلحة النووية يقوض الجهود الرامية إلى إزالتها على نحو كامل، فإن الحركة تناشد الدول الحائزة للأسلحة النووية أن توقف فورا خططها لمواصلة تحديث أسلحتها النووية وما يتصل بها من منشآت أو تحسينها أوتجديدها أو تمديد صلاحيتها. فالإزالة الكاملة للأسلحة النووية هي الضمانة المطلقة الوحيدة ضد استخدامها أو التهديد باستخدامها. وإلى أن يتم تحقيق ذلك الهدف، فإن الحركة تشدد مجددا على ضرورة إبرام صكوك عالمية وغير مشروطة وملزمة قانونا بشأن الضمانات الأمنية لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، باعتبار ذلك مسألة ذات أولوية قصوى.

وتدعو الحركة بشدة إلى البدء على وجه الاستعجال بالمفاوضات في المؤتمر المعني بنزع السلاح النووي من أجل التعجيل بإبرام اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية تحظر حيازتها واستحداثها والحصول عليها وتجربتها وتخزينها ونقلها واستخدامها أو التهديد باستخدامها، وتنص على تدميرها.

وتعتقد حركة عدم الانحياز وتعتقد حركة عدم الانحياز أن نزع الأسلحة النووية وعدم الانتشار النووي متعاضدان وأنهما يشكلان أمرا جوهريا لتعزيز السلام والأمن الدوليين. وتتبع شرعية تدابير عدم الانتشار النووي من نزع السلاح النووي. والسعي إلى تحقيق عدم الانتشار وحده مع تجاهل نزع السلاح سيأتي بنتائج عكسية، كما أنه غير مستدام. وتؤكد الحركة أنّه يمكن معالجة الشواغل المتعلقة بالانتشار النووي على الوجه الأمثل عَبْر اتفاقات عالمية وشاملة وغير تمييزية، يجري التفاوض عليها في إطار متعدد الأطراف.

والحركة تؤمن إيمانا راسخا بأن سياسات عدم الانتشار ينبغي ألا تقوض الحق غير القابل للتصرف للدول في حيازة المواد والمعدات والتكنولوجيا والحصول عليها واستيرادها وتصديرها للأغراض السلمية. ودول حركة عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تدعو إلى التنفيذ التام وغير التمييزي لجميع أحكام المعاهدة وللوثائق الختامية لمؤتمراتها الاستعراضية. وفي هذا السياق، وخلال عملية استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥، فإن الدول الأطراف من أعضاء حركة عدم الانحياز مصممة على مواصلة السعي إلى تحقيق أولوياتها، ولا سيما نزع السلاح النووي.

وحركة عدم الانحياز لا تزال تدعم بقوة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وإلى أن يتم إنشاء هذه المنطقة، تطالب الحركة إسرائيل، البلد الوحيد في المنطقة الذي لم يصبح طرفا في معاهدة عدم الانتشار أو لم يعلن نيته في الانضمام، بأن تتخلى عن حيازتها للأسلحة النووية وأن تنضم إلى المعاهدة دون شروط مسبقة أو مزيد من الإبطاء وأن تخضع فورا جميع مرافقها النووية للنطاق الكامل لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما تطالب الحركة بفرض حظر تام وكامل على نقل جميع المعدات والمعلومات والمواد والمرافق والموارد والأجهزة ذات الصلة بالمجال النووي إلى إسرائيل، وعلى تقديم المساعدة إليها في الميادين العلمية أو التكنولوجية ذات الصلة بالمجال النووي.

وتشدد دول الحركة الأطراف في معاهدة عدم الانتشار على أهمية قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، الذي أعاد تأكيد أهمية تحقيق الانضمام الشامل إلى المعاهدة في الشرق الأوسط في وقت مبكر، وتعرب عن بالغ قلقها إزاء التأخير في تنفيذه وتحث الدول الثلاث التي قدمت مشروع القرار على الوفاء بمسؤوليتها عن اتخاذ جميع التدابير اللازمة من أجل تنفيذه كاملا ودون مزيد من التأخير.

وفي هذا السياق، تود دول حركة عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أن تعرب عن خيبة أملها العميقة إزاء

عدم انعقاد المؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، والذي كان من المقرر عقده في عام ٢٠١٢، وذلك على الرغم من القرار المتخذ بتوافق الآراء في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠. وذلك يتنافى أيضا مع قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. وهي ترفض بشدة العراقيل التي تزعم الجهات الداعية إلى عقد المؤتمر أنها السبب وراء عدم انعقاده كما كان مقررا، وتحثها على عقده دون مزيد من التأخير بغية تجنب أي آثار سلبية أخرى محتملة لذلك على فعالية ومصداقية معاهدة عدم الانتشار وعملية استعراضها لعام ٢٠١٥ وعلى نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار ككل.

كما تدعو حركة عدم الانحياز جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى التصديق على البروتوكولات ذات الصلة بجميع المعاهدات المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية دون أي تحفظات أو إعلانات تفسيرية تتعارض مع أهداف ومقاصد تلك البروتوكولات، وإلى احترام مركز تلك المناطق بوصفها مناطق خالية متروعة السلاح النووي. وتشدد الحركة أيضا على أهمية تحقيق الانضمام العالمي، بما في ذلك من قبل جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، والذي يُنتظر أن يسهم، ضمن أمور أخرى، في عملية نزع السلاح النووي وفي معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وتشدد الحركة مجددا على أنه إذا ما كنا نريد تحقيق أهداف المعاهدة بالكامل، فإن استمرار التزام جميع الدول الموقعة، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، بنزع السلاح النووي أمر ضروري. وفي هذا السياق، فإن تصديق تشاد والعراق وغينيا – بيساو على معاهدة الحظر الشامل خطوة طيبة.

لقد أعادت المشاركة الرفيعة المستوى في الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعقود مؤخرا والدعم القوي الذي جرى الإعراب عنه خلاله للقضاء التام على الأسلحة النووية التأكيد على أن نزع السلاح النووي لا يزال مسألة ذات أولوية عليا، على النحو المعترف به في الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة، وأمرا بالغ الأهمية للسلام والأمن الدوليين. ومن أجل الحفاظ على الزخم الإيجابي الذي ولده الاجتماع الرفيع المستوى للمضي قدما في تنفيذ جدول أعمال نزع السلاح النووي، تقدم الحركة مشروع قرار بعنوان ”متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن نزع السلاح النووي لعام ٢٠١٣“ (A/C.1.68/L.6)، والذي تدعو جميع الوفود إلى دعمه.

وفي مشروع القرار، تقترح الحركة اتخاذ الإجراءات الرئيسية التالية لتعزيز الهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية: أولا، بدء مفاوضات في وقت مبكر في مؤتمر نزع السلاح حول إبرام اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية لحظر امتلاكها واستحداثها وإنتاجها وحيازتها واختبارها وتكديسها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها والنص على تدميرها؛ وثانيا، تحديد يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر باعتباره اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، والذي سيُكرس للمضي قدما في تحقيق هدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية ولزيادة الوعي والتثقيف بشأن التهديد الذي تشكله هذه الأسلحة للبشرية؛ وثالثا، الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى بشأن نزع السلاح النووي في غضون خمس سنوات لاستعراض التقدم المحرز في هذا المجال.

والأمر الذي يجعل العناصر الأساسية للمشروع فريدة من نوعها هو أنها شاملة وجامعة. ومن شأن الاقتراح الوارد في المشروع لبدء مفاوضات في وقت مبكر في مؤتمر نزع السلاح بشأن إبرام اتفاقية شاملة للأسلحة النووية تمكين الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح من استئناف القيام بدورها الجوهري في نزع السلاح النووي. ويحدونا الأمل في أن تتمكن جميع الدول الأعضاء، ولا سيما

الدول التي أعربت عن قلقها إزاء حالة الجمود في آلية نزع السلاح، من تأييد مشروع القرار.

فلنضاعف جهودنا بإصرار، وبقدر أكبر من الإرادة السياسية ومن خلال الوفاء بالتزاماتنا المتعلقة بنزع السلاح النووي، من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية في أقرب وقت ممكن.

السيد خليل (مصر) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم ائتلاف البرنامج الجديد – أيرلندا والبرازيل وجنوب أفريقيا والمكسيك ونيوزيلندا وبلدي، مصر. والائتلاف سيقدم مرة أخرى مشروع القرار A/C.1/68/L.18، المعنون ”نحو عالم خال من الأسلحة النووية: التعجيل بتنفيذ الالتزامات بنزع السلاح النووي“. وقد جرى تعميم نص مشروع القرار على جميع الوفود، وأغتنم هذه الفرصة للحديث عن عناصره الرئيسية.

تحتل مسألة نزع السلاح النووي ترتيبا متقدما في جدول الأعمال الدولي منذ اتخاذ الجمعية العامة لقرارها الأول في عام ١٩٤٦ (١ (د-١)) وبعد مرور ١٥ سنة على إصدار وزراء خارجية دول الائتلاف لإعلانهم المؤلف من ١٨ نقطة والمعنون ”عالم خال من الأسلحة النووية: الحاجة إلى برنامج جديد“، وبالرغم من الجهود والمبادرات التي لا حصر لها التي استرشدت بالهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والمحافظة عليه، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتحقيق ذلك الهدف.

وكما أشرنا في بياننا في المناقشة العامة، فإن ائتلاف البرنامج الجديد يؤمن إيمانا راسخا بأن الضمان الوحيد ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها هو القضاء التام عليها.

وكما أشرنا في بياننا في المناقشة العامة (انظر A/C.1/68/PV.5)، يؤمن ائتلاف البرنامج الجديد إيمانا راسخا بأن الضمان الوحيد ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها هو القضاء التام عليها. ونحن ملتزمون بإقامة عالم خال من الأسلحة النووية، ونسهم بنشاط في تحقيق هذا الهدف. وما برحنا نعمل من أجل تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتنفيذ واجباتها تنفيذا كاملاً، بخاصة التزامات نزع السلاح النووي، بما في ذلك الالتزامات اللاحقة المتفق عليها في المؤتمرات الاستعراضية للأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠. ولذلك فإن مشروع القرار الذي يقدمه ائتلاف البرنامج الجديد يتناول عددا من مسائل نزع السلاح النووي التي لا بد من إحراز تقدم فيها من أجل إقامة عالم خال من الأسلحة النووية والمحافظة عليه.

يجدد مشروع القرار التأكيد على قلقنا العميق من العواقب الإنسانية الكارثية المحتملة لأي استخدام للأسلحة النووية، وينبغي أن تسترشد بذلك جميع المداولات والقرارات والإجراءات المتعلقة بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار. في هذا السياق، يشير مشروع القرار إلى المناقشات التي دارت في المؤتمر المعني بالآثار الإنسانية المترتبة عن الأسلحة النووية، الذي استضافته النرويج في ٤ و ٥ آذار/مارس، ويهدف إلى زيادة الوعي بالعواقب الوخيمة المترتبة عن استعمالها وفهم تلك العواقب. ويرحب بإعلان المكسيك عن اعتزامها الدعوة إلى عقد اجتماع في ١٣ و ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٤ عن الآثار الإنسانية المترتبة عن الأسلحة النووية.

ويدعو مشروع القرار الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الوفاء بالتزامها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠، والإجراء ٥ من خطة عمل مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، وهو الالتزام بأن تتخذ خطوات ملموسة وشفافة

وقابلة للتحقق منها ولا رجعة فيها لتعزيز الجهود الرامية إلى تخفيض جميع أنواع الأسلحة النووية، المنشورة وغير المنشورة، والقضاء عليها في النهاية، بما في ذلك من خلال التدابير الأحادية والثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف. ويشدد مشروع القرار على أهمية الالتزام الذي قطعته الدول الحائزة لأسلحة نووية عام ٢٠١٠ بأن تتخذ كل الخطوات اللازمة للتعجيل بتنفيذ واجباتها بحيث يتسنى لها، بحلول عام ٢٠١٤، إبلاغ اللجنة التحضيرية الفنية للمؤتمر الاستعراضي بإحراز تقدم جوهري. ويشدد على أهمية الشفافية واتفاق الدول الحائزة للأسلحة النووية على شكل موحد للإبلاغ.

كما يؤكد على اعتراف المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ بالمصالح المشروعة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية بأن تحصل، ريثما تتحقق الإزالة التامة للأسلحة النووية، على ضمانات أمنية سلبية ملزمة قانونا. وجرى التأكيد أيضاً على ضرورة أن توقف الدول الحائزة للأسلحة النووية التطوير والتحسين النوعي للأسلحة النووية القائمة والجديدة.

ويجدد مشروع القرار دعوتنا الدول الحائزة للأسلحة النووية، وفقا لخطة العمل بشأن نزع السلاح النووي الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، إلى ضمان الإزالة التي لا رجعة فيها لجميع المواد الانشطارية التي تقرر كل دولة من الدول الحائزة للأسلحة النووية أنها لم تعد مطلوبة للأغراض العسكرية. ويدعو أيضا جميع الدول إلى أن تدعم، في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تطوير قدرات التحقق من نزع السلاح النووي وترتيبات التحقق الملزمة قانونا، مما يضمن بالتالي بقاء هذه المواد بصفة دائمة خارج نطاق البرامج العسكرية على نحو يمكن التحقق منه.

وإذ يشدد مشروع القرار على أهمية تعددية الأطراف، فإنه يحث جميع الدول على التعاون للتغلب على العقبات التي توجد في إطار الآلية الدولية لنزع السلاح وتعترض الجهود الرامية إلى النهوض بقضية نزع السلاح النووي.

ويعيد مشروع القرار تأكيد الاقتناع بأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، ريثما يتم القضاء على هذه الأسلحة، يعزز السلام والأمن على الصعيدين العالمي والإقليمي، ويقوي نظام منع الانتشار النووي، ويسهم في تحقيق أهداف نزع السلاح النووي، ويدعو إلى إحراز المزيد من التقدم الملموس نحو تعزيز جميع المناطق الخالية من الأسلحة النووية القائمة، وذلك بطرق منها سحب أي تحفظات أو بيانات تفسيرية أو إعلانات تتعارض مع موضوع وغرض المعاهدات التي أنشئت بموجبها تلك المناطق. ويرحب بإعلان إندونيسيا اعتزامها استضافة المؤتمر الثالث للدول الأطراف في معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والجهات الموقعة عليها عام ٢٠١٥.

ويشدد مشروع القرار على ضرورة التنفيذ الكامل للقرار المتعلق بالشرق الأوسط الصادر عن مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ويعرب عن خيبة الأمل العميقة إزاء عدم التمكن من عقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء الشرق الأوسط منطقةً خاليةً من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل، ويطلب إلى الأمين العام ومقدمي قرار عام ١٩٩٥ الدعوة إلى عقد المؤتمر بدون مزيد من التأخير.

وينوه مشروع القرار أيضاً بالأهمية البالغة لدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ.

ويرحب مشروع القرار بالتطورات الإيجابية التي حدثت في عام ٢٠١٣، بما في ذلك قيام الجمعية العامة بعقد الاجتماع الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ (أنظر A/68/PV.11)، وإنشاء فريق عامل مفتوح باب العضوية معني بالمضي قدما بمفاوضات

نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف. ويؤكد على أهمية الشروع في عملية تحضيرية بناءة وناجحة تفضي إلى انعقاد مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٥، ما سوف يسهم في تعزيز المعاهدة وفي إحراز تقدم نحو ضمان تنفيذها تنفيذاً كاملاً وإضفاء الطابع الكوني عليها، ورصد تنفيذ الالتزامات المقطوعة والإجراءات المتفق عليها في المؤتمرات الاستعراضية للأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠. ويهيب كذلك بجميع الدول الأطراف في المعاهدة ألا تدخر جهدا لتحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، تحث إسرائيل وباكستان والهند على الانضمام إلى المعاهدة بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية فورا وبدون شرط، وأن تضع جميع مرافقها النووية تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما يحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على العودة في وقت قريب إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ويحث مشروع القرار جميع الدول على أن تواصل بحسن نية المفاوضات المتعددة الأطراف من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، تمشيا مع روح وهدف القرار ١ (طاء) المؤرخ ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٤٦ والمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ويحض التحالف جميع الدول الأعضاء على تأييد مشروع القرار. ونحن على ثقة بأن جميع الوفود، ونحن نمضي قدما نحو عام ٢٠١٥، ستنضم إلينا في الإعراب عن رغبتنا القوية في أن نشهد التنفيذ التام لعناصر نزع السلاح المنصوص عليها في خطة عمل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأن نحرز تقدماً على طريق لجعل العالم خالياً من الأسلحة النووية والمحافظة عليه كذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد كوس (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. البلدان التالية تؤيد أيضا هذا البيان: ألبانيا، وأيسلندا، وأوكرانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجمهورية مولدوفا.

ما زالت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية للنظام العالمي لعدم الانتشار النووي والدعامة الأساسية لمساعي نزع السلاح النووي وفقا لمادتها السادسة، وعنصرا هاما في تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ونظرا لمخاطر الانتشار الحالية، فإننا مقتنعون بأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي اليوم أهم منها في أي وقت مضى. ويجب علينا تعزيز سلطتها وسلامتها. وندعو الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة إلى أن تفعل ذلك بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية، وإلى حين انضمامها إلى المعاهدة، أن تتقيد بشروطها وتتعهد بالالتزام بعدم الانتشار ونزع السلاح.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا على ضرورة التمسك بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باعتبار ذلك أولوية. إن هدفنا من دورة استعراض المعاهدة في مجملها هو تعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار النووي وإحراز تقدم ملموس وواقعي نحو تحقيق الأهداف المنصوص عليها في معاهدة عدم الانتشار. ولبلوغ هذا الهدف، سيواصل الاتحاد الأوروبي الدعوة إلى التنفيذ الشامل والمتوازن والجوهري لخطة العمل التطلعية للوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠، والذي هو خريطة طريقنا المشتركة إلى مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥.

شهدنا في وقت سابق من هذا العام الانعقاد الناجح للدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ في جنيف. ونعرب عن امتناننا لرئيس الاجتماع، السفير كورنل

فروت، ممثل رومانيا، على قيادته المقتدرة التي أفضت إلى نتيجة ناجحة. وندرك التحديات التي أمامنا، ونحن على استعداد للعمل مع السفير رومان – موراي، ممثل بيرو، رئيس اللجنة التحضيرية في دورتها المقبلة.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة النتائج المتعلقة بالشرق الأوسط والمنبثقة عن مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ ويبذل جهودا متضافرة تهدف إلى تنفيذها. وبالإضافة إلى رعاية حلقتين دراسيتين بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، فإننا على استعداد لدعم هذه العملية أيضاً. ونأسف لتأجيل انعقاد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط الذي كان من المقرر عقده في عام ٢٠١٢. وما برح الاتحاد الأوروبي يؤيد تأييداً كاملاً التحضيرات الجارية لعقد مؤتمر ناجح، وبصورة خاصة الجهود الدؤوبة التي يبذلها المُيَسر له السفير لاجافا، ممثل فنلندا وفريقه. ونهيب بجميع دول المنطقة المشاركة على نحو سريع واستباقي في العمل مع الميسر والمؤتمرين بهدف تمكين المؤتمر من الانعقاد في أقرب وقت ممكن هذا العام، على أساس التوصل بحرية إلى ترتيبات بين دول المنطقة.

نؤيد تأييدا كاملاً نظام الضمانات الشامل التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصفه عنصراً أساسياً في نظام عدم الانتشار النووي الذي لا غنى عنه لتنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. إن التدابير المتضمنة في البروتوكول الإضافي تشكل جزءا لا يتجزأ من نظام الضمانات التابع للوكالة، واتفاقات الضمانات الشاملة، بالاقتران مع البروتوكولات الإضافية، كلها تشكل المعيار الحالي للتحقق في الوكالة. كذلك يشجع الاتحاد الأوروبي تطوير ضمانات على مستوى الدولة على أن تطبق على جميع الدول. ذلك النهج سيمكن الوكالة من تركيز جهودها حيثما كانت مخاطر الانتشار كبيرة جداً. ونحض جميع الدول التي تبرم بعد اتفاق ضمانات شامل وبروتوكول إضافي مع الوكالة على القيام بذلك ودخولهما حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن.

إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية مسألة في غاية الأهمية لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار، وما فتئت تحظى بأولوية عُليا لدى الاتحاد الأوروبي. والأحداث الأخيرة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تبين بجلاء الحاجة الملحة لدخول المعاهدة حيز النفاذ في أبكر وقت ممكن. ونؤكد من جديد دعمنا الشديد لدخول المعاهدة حيز النفاذ بسرعة، وسوف نواصل الترويج لها من خلال مساهمتنا الدبلوماسية والمالية. وريثما تدخل المعاهدة حيز النفاذ، نتوقع من جميع الدول، بمن فيها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التقيد بالوقف المؤقت لتفجيرات التجارب النووية والامتناع عن أي عمل يتناقض مع أحكام وأهداف ومقاصد المعاهدة. ومرة أخرى يحض الاتحاد الأوروبي جميع الدول التي لم توقع وتصادق على المعاهدة، ولا سيما الدول المتبقية في المرفق ٢، على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

لا يزال المجتمع الدولي يواجه التحديات الكبيرة الانتشار التي تمثلها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإيران وسورية. ولا بد من التصدي لذلك بطريقة حازمة. وفي هذا السياق، يشدد الاتحاد الأوروبي على المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن عن صون السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك في حالات عدم الامتثال.

يدين الاتحاد الأوروبي بقوة التجربة النووية الثالثة التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ١٢ شباط/فبراير، والتي كانت انتهاكاً واضحاً للالتزامات الدولية بموجب قرارات مجلس الأمن ١٧١٨ (٢٠٠٦)، ١٨٧٤ (٢٠٠٩) و ٢٠٨٧ (٢٠١٣). ويأسف الاتحاد الأوروبي لقرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على اختيارها الدرب غير القويم

الذي يتمثل في الاستفزاز والعزلة، في تحد للإدانة الموحدة للمجتمع الدولي لاستخدامها لتكنولوجيا القذائف التسيارية في ٥ نيسان/أبريل و ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وفي انتهاك مباشر لقرارات مجلس الأمن. وما زلنا نشعر بالقلق الشديد إزاء برنامج تخصيب اليورانيوم في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والتشييد الجاري لمفاعل المياه الخفيفة في موقع يونغ بيون.

يشدد الاتحاد الأوروبي على تقيد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالتزاماتها الدولية، كما ورد في عدة قرارات لمجلس الأمن، واتفاق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتثال لتلك القرارات امتثالاً كاملاً ومن دون شروط ومن دون أي تأخير. ويطالب الاتحاد الأوروبي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالتخلي عن جميع برامجها الحالية للقذائف النووية والتسيارية، بما في ذلك برنامجها لتخصيب اليورانيوم، بطريقة كاملة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها، والامتناع عن أي أعمال وبيانات استفزازية أخرى. تلك الأنشطة لا تمثل تهديداً إقليمياً فحسب بل أيضاً تهديداً للسلم والأمن الدوليين.

إن الاتحاد الأوروبي ما برح يشعر بالقلق العميق إزاء برنامج إيران النووي. إذ أن التقرير الأخير للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية يظهر مرة أخرى أن إيران سادرة في انتهاكها لقرارات مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية وقرارات مجلس الأمن، باستمرارها، في جملة أمور، بتوسيع قدرتها على التخصيب بدرجة كبيرة، ومواصلتها تجميع اليورانيوم المخصب، والمضي في أنشطتها المرتبطة بالماء الثقيل. وفي آخر اجتماع عقده مجلس محافظي الوكالة، أعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه العميق ومؤداه أنه بسبب استمرار إيران في عدم التعاون تعاوناً كاملاً مع الوكالة في حل جميع المسائل المعلقة، ولا سيما تلك المتعلقة بالأبعاد العسكرية المحتملة، لم تتمكن الوكالة من تقديم ضمانات ذات مصداقية عن عدم وجود مواد نووية وأنشطة غير معلن عنها، ولذلك لم تتمكن من الوصول إلى نتيجة بأن جميع المواد النووية في إيران تستخدم في الأعمال السلمية.

ومن الجدير بالملاحظة أنه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ ستصادف الذكرى السنوية الثانية منذ صدور ملحق المدير العام المتعلق بالأبعاد العسكرية المحتملة والقرار GOF/2011/69، وسيمثل منعطفا هاما ينبغي عنده تقييم التقدم المحرز بشأن جوهر هذه المسألة والوقوف على حقيقة الإجراء الآخر الذي قد يكون مطلوباً من مجلس المحافظين اتخاذه في حالة عدم إحراز تقدم عند تلك النقطة. وفي ذلك السياق، نحيط علماً بملاحظات الرئيس الإيراني المتصلة بزيادة التعاون، ونأمل في ترجمة ذلك إلى أعمال ملموسة. وما زالت غايتنا هي التوصل إلى تسوية شاملة وتفاوضية وطويلة الأجل لبناء الثقة الدولية في الطبيعة السلمية الخالصة لبرنامج إيران النووي، بينما تحترم حق إيران المشروع في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية تطابقاً مع معاهدة عدم الانتشار النووي وامتثالاً لقرارات مجلس الأمن وقرارات مجلس محافظي الوكالة.

يؤيد الاتحاد الأوروبي تأييداً كاملاً الجهود الجارية التي تقوم بها الحكومات الأوروبية الثلاثة +٣ التي تقودها الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، سعياً إلى إيجاد حل دبلوماسي للمسألة النووية الإيرانية. وفي أعقاب المناقشات الموضوعية التي أجرتها مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة + ٣ مع إيران في ١٥ و ١٦ تشرين الأول/أكتوبر في جنيف، يأمل الاتحاد الأوروبي أن تغتنم إيران هذه الفرصة الدبلوماسية لإحراز تقدم في المحادثات النووية الهادفة إلى بناء الثقة.

ونأسف شديد الأسف، إذ أنه على الرغم من قرار مجلس محافظي الوكالة والتعهد السوري للمدير العام في أيار/مايو

٢٠١١ بالرد إيجابياً ومن دون أي تأخير على طلب الوكالة بحل جميع المسائل المعلقة، وبالإضافة إلى النداءات المتجددة التي وجهها المدير العام، لم تقم سورية حتى الآن بتقديم تعاونها اللازم. يدعو الاتحاد الأوروبي سورية إلى الامتثال امتثالاً كاملاً للقرار. ونشعر بقلق عميق لأنه تعين على الوكالة أن تؤجل عملية الجرد المادي المقررة في عام ٢٠١٣، ونحث سورية على تمكين الوكالة من الاضطلاع بالتحقق في أقرب وقت ممكن. وكما يتطلب قرار مجلس المحافظين، لا تزال السلطات السورية مسؤولة عن القيام على جناح السرعة بتسوية عدم امتثالها لاتفاق الضمانات وتعاونها بسرعة وبصورة شفافة مع الوكالة لتوضيح المسائل المتعلقة بدير الزور وغيرها من المواقع، وبأن تعمل على إبرام بروتوكول إضافي في أسرع وقت ممكن ودخوله حيز النفاذ.

إن الاتحاد الأوروبي قلق جداً إزاء المخاطر التي يسببها انتشار القذائف الذي يمكن أن يستخدم لإيصال أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك القذائف التسيارية ذات المدى البعيد بشكل متزايد والتكنولوجيات المتقدمة جداً. وفي السنوات الأخيرة أُجري عددٌ من تجارب القذائف المتوسطة المدى والقصيرة المدى خارج الخطط الحالية للشفافية والإشعار المسبق، وفي انتهاك لقرارات مجلس الأمن، ولا سيما من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإيران، وما من شأن ذلك إلا زيادة قلقنا.

ونحن نولي أهمية كبيرة لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية معترف بها دوليا، على أساس ترتيبات يجري التوصل إليها بحرية فيما بين دول المناطق المعنية وبما يتماشى مع المبادئ التوجيهية التي حددتها هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في عام ١٩٩٩. وقد عرض الاتحاد الأوروبي تقديم الدعم في تنفيذ معاهدة بليندابا وفي إنشاء المفوضية الأفريقية للطاقة النووية وفي عملها. ونرحب باستمرار المشاورات المتعمقة الجارية وفقا للمبادئ التوجيهية لهيئة نزع السلاح بشأن بروتوكولات المنطقتين الخاليتين من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا وآسيا الوسطى بين الدول الحائزة للأسلحة النووية ودول هاتين المنطقتين لكي يتسنى للدول الحائزة للأسلحة النووية التوقيع عليها في أقرب وقت ممكن. والاتحاد الأوروبي يرحب بالإعلانات المتوازية التي وقعتها الدول الحائزة للأسلحة النووية مع منغوليا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ بشأن مركز الدولة الخالية من الأسلحة النووية لذلك البلد.

ولا نزال ملتزمين بالسعي إلى نزع السلاح النووي، وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأيدنا الخطوات الهامة التي اتخذتها دولتان من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ونؤكد على الحاجة إلى إحراز تقدم ملموس في عمليات نزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة، ولا سيما من خلال إجراء خفض شامل في المخزون العالمي من الأسلحة النووية، وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. ونرحب بالتخفيضات الكبيرة التي أجريت حتى الآن، مع وضع المسؤولية الخاصة للدول الحائزة لأكبر الترسانات في الاعتبار.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بزيادة الشفافية التي أبدتها بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية، وبخاصة الدولتين العضوين في الاتحاد الأوروبي، بشأن الأسلحة النووية التي تمتلكها، ويشجع جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على مواصلة جهودها في هذا الصدد. وفي ضوء مؤشرات التقدم تلك، يحث الاتحاد الأوروبي الولايات المتحدة وروسيا على تنفيذ المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها والسعي إلى إجراء مزيد من التخفيضات في ترسانتيهما النوويتين، بما في ذلك في الأسلحة الاستراتيجية وغير الاستراتيجية، المنشورة وغير المنشورة. ونشجعهما أيضا على إدراج موضوع الأسلحة النووية غير الاستراتيجية في الجولة المقبلة من هذه التخفيضات

الثنائية في الأسلحة النووية، فيما نُسلم بأهمية زيادة الشفافية ومواصلة اتخاذ تدابير لبناء الثقة من أجل المضي قدما في عملية نزع السلاح النووي.

ويشجع الاتحاد الأوروبي الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية على مواصلة اجتماعاتها، وذلك على غرار تلك التي عُقدت في لندن في عام ٢٠٠٩ وفي باريس في عام ٢٠١١ وفي واشنطن العاصمة في عام ٢٠١٢ وفي جنيف في نيسان/أبريل ٢٠١٣، بخصوص تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ حول ركائز المعاهدة الثلاث جميعا، بما في ذلك بناء الثقة والشفافية والتحقق وإجراء مناقشات بشأن تقديم تقارير.

إن لمؤتمر نزع السلاح، وفقا لولايته، دورا حاسما في التفاوض على إبرام معاهدات متعددة الأطراف. ولا تزال حالة الجمود المستمرة تبعث على القلق العميق. واعتماد وتنفيذ برنامج للعمل أمر أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. ونعرب عن أملنا في أن تسفر جهود الفريق العامل غير الرسمي الذي أنشئ بموجب الوثيقة CD/1956/Rev.1 عن نتائج عملية وملموسة في هذا الصدد.

ويرى الاتحاد الأوروبي أنه لا يزال من بين الأولويات الواضحة البدء فورا في مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى والتعجيل باختتامها، وذلك على أساس الوثيقة CD/1299 والولاية الواردة فيها. وإبرام معاهدة كهذه يشكل ضرورة ملحة في مجال نزع السلاح النووي بوصفها عنصرا مكملا لمعاهدة عدم الانتشار ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وقد أيدت جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي القرار ٥٣/٦٧، المعنون ”معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى“. ونتطلع إلى اجتماعات فريق الخبراء الحكوميين المنشأ بموجب ذلك القرار، والتي من المقرر عقدها في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥.

وفي العام الماضي، تم إطلاق مبادرتين أخريين في الجمعية العامة تتعلقان بمفاوضات نزع السلاح النووي، وهما، قرار الجمعية بعقد الاجتماع الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي (انظر A/68/PV.11)، والذي عُقد في نيويورك في الشهر الماضي، واتخاذ القرار ٥٦/٦٧، المعنون ”المضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف“ والذي أنشأ الفريق العامل المفتوح العضوية. وإذ نعيد التأكيد على الأولوية التي يوليها الاتحاد الأوروبي لعملية معاهدة عدم الانتشار، نشدد على أن جميع هذه المبادرات والجهود ينبغي أن تسهم في التنفيذ الكامل لخطة العمل المتفق عليها بالإجماع في عام ٢٠١٠ وفي نجاح المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥.

ويمثل تعزيز الأمن النووي أيضا واحدة من الأولويات التي طال أمدها للاتحاد الأوروبي ولا يزال يشكل عنصرا هاما في تيسير التعاون الدولي بشأن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وقد أرست قمة الأمن النووي أسسا هامة ترمي إلى تعزيز الأمن النووي والحد من خطر الإرهاب النووي وتأمين جميع المواد النووية غير الحصينة في السنوات المقبلة. وتعزيز الأمن النووي يتطلب جهودا متواصلة وإرادة سياسية وتنسيقا عالميا، والاتحاد الأوروبي لا يزال ملتزما بتلك الأهداف. وفي هذا السياق، فإننا ندرك تماما الدور القيادي الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز إطار الأمن النووي ونقدر بشدة العمل الذي قامت به حتى الآن. ونرحب بالإعلان الوزاري المعتمد في فيينا في المؤتمر الدولي المعني بالأمن النووي، ونتطلع إلى مؤتمر المتابعة في عام ٢٠١٦.

السيدة غارسيا جيثا (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): يؤيد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل مصر باسم ”ائتلاف البرنامج الجديد“.

تجري هذه المناقشة في خضم إحباط شديد حيث أن الأمم المتحدة غير قادرة، منذ ما يربو على ٦٠ عاما، على الاستجابة للرغبة المعرب عنها في أول قرار للجمعية العامة، وهو القرار ١ (د-١) لتحقيق نزع السلاح النووي. وعلى الرغم من تخفيض الترسانات النووية، كما هو واضح، منذ سنوات الحرب الباردة، فإن استمرار وجود ٠٠٠ ١٧ سلاح نووي أمر غير مبرر بالنظر إلى التهديد الذي تشكله هذه الأسلحة المدمرة وحقيقة أن استخدامها يتنافى مع القانون الدولي ويشكل جريمة حرب. والخطب التي أدلى بها الغالبية العظمى من الممثلين في الاجتماع الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي الذي عقد في ٢٦ أيلول/سبتمبر (انظر A/68/PV.11) تعبر عن الشعور بالإلحاحية الذي تدعو به الحكومات إلى نزع السلاح النووي من أجل جعل العالم أكثر أمنا.

وتمثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية لنظام نزع السلاح وعدم الانتشار لأنها المعاهدة الوحيدة السارية التي تتناول مسألة الأسلحة النووية. ونحن نؤمن بأن من واجبنا مواصلة تعزيز تنفيذ ركائزها الثلاث. وبينما حققت المعاهدة أهدافها على صعيد عدم الانتشار الأفقي والاستخدامات السلمية للطاقة النووية، فإن عملية المفاوضات التي أدت إلى إبرام المعاهدة وكفلت تمديدها لأجل غير مسمى في عام ١٩٩٥ يجري تقويضها بسبب عدم إحراز تقدم في نزع السلاح النووي، على النحو المنصوص عليه في القرار السنوي الذي يقدمه ائتلاف البرنامج الجديد.

وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تفي بالتعهدات والالتزامات التي قطعتها جميع أطراف معاهدة عدم الانتشار بتنفيذ المادة السادسة من المعاهدة وإجراء مفاوضات متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي والتحرك بشكل حاسم صوب تدمير الترسانات النووية وفقا لمبادئ الشفافية والقابلية للتحقق واستحالة العودة إلى الوراء. وفي ضوء الحالة الدولية المعاصرة، ما من بلد يستطيع أن ينكر أهمية إجراء مفاوضات في الإطار المتعدد الأطراف.

وتقرير الفريق العامل المفتوح العضوية (A/68/514)، الذي اجتمع في جنيف في هذا العام وفقا للقرار ٥٦/٦٧، يحدد مختلف سبل إجراء هذه المفاوضات.

إننا نشجع اللجنة الأولى على النظر في التقرير، وأوراق العمل المقدمة للمناقشة. ونشكر الدول والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني، التي شاركت في الجهود التي يبذلها الفريق العامل، ومكنته من الاضطلاع بعمله بشكل منفتح وبناء وشفاف.

يجب أن تنفذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتطبق على الصعيد العالمي. وفي هذا الصدد، فإننا نؤكد من جديد النداء الموجه إلى الهند وباكستان وإسرائيل من أجل الانضمام إلى المعاهدة بسرعة وبشكل غير مشروط. وندعو تلك البلدان التي يلزم تصديقها لبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، إلى الانضمام إلى المعاهدة دون مزيد من التأخير، واستكمال الخطوات اللازمة من أجل نزع السلاح النووي. ويقع ذلك الرأي في صلب القرار السنوي الذي قدمته المكسيك وأستراليا ونيوزيلندا، بخصوص ذلك الموضوع.

إننا نأمل أن تعتمده الجمعية العامة خلال هذه الدورة.

لقد أظهرت التجربة النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خلال شهر شباط/فبراير، الرفض العام لتلك الأعمال، التي تتحدى نظام نزع السلاح وعدم الانتشار.

ونحن نسعى إلى تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، يشكل إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية خطوة وسيطة تظهر قوة سيادة البلدان التي قررت عدم تأسيس أمنها على استخدام الأسلحة النووية. إن إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية في أي منطقة من مناطق العالم، ينبغي أن يتم

من خلال الرغبة الحرة للأطراف المعنية. وتؤكد المكسيك مجددا ضرورة أن ينعقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط دون تأخير. والتقدم المحرز صوب إنشاء منطقة من هذا القبيل، أمر لا غنى عنه لتعزيز مصداقية الالتزامات المتعهد بها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتعزيز إيجاد مناخ من التعاون والثقة، تحتاجه المنطقة بشدة. وستتولى المكسيك، بصفتها الدولة الوديعة لمعاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي – معاهدة تلاتيلولكو –، عرض مشروع القرار هذا العام الذي يجري كل ثلاث سنوات، بشأن تعزيز النظام الذي أنشئ بموجب ذلك الصك، والذي نأمل أن يعتمد بدعم كامل من الدول الأعضاء. لقد أرست وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على مدى السنوات الثلاث الماضية، دينامية بناءة للغاية، مع تحديد أهداف واضحة، وربط علاقة وثيقة مع المناطق الخالية الأخرى من الأسلحة النووية، وحضور ومشاركة موسعين ومتجددين في المحافل الدولية التي تتناول جدول أعمال نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين.

لقد دخلت معاهدة تلاتيلولكو مرحلة جديدة. حيث رشحت للجائزة الذهبية للسياسات المستقبلية، التي يمنحها مجلس مستقبل العالم، باعتبارها سياسة نزع سلاح تسهم في تحقيق السلام والتنمية المستدامة والأمن البشري. وفي هذا الصدد، أود أن أشيد بالتزام السفيرة جيوكوندا أوبيدا، الأمينة العامة للوكالة، خلال فترة رئاستها للوكالة.

لا ينبغي استخدام الأسلحة النووية مرة أخرى من قبل أي جهة أو تحت أي ظرف من الظروف. وذلك مفهوم تتفق عليه جميع بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ودافعت عنه كمفهوم ينص على إنشاء أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة مكتظة بالسكان. وهو يشكل أيضا روح المعاهدات الأخرى المنشئة لمناطق خالية من الأسلحة النووية، التي تغطي معظم دول العالم.

إذا جرى تفجير سلاح نووي آخر، عن قصد أو عن غير قصد، بالإضافة إلى الآثار المباشرة والخسارة الحتمية للأرواح البشرية البريئة، ف الأثر سيكون بشكل عام أثرا هائلا وسيستمر لمدة طويلة. وبالإضافة إلى المعاناة الإنسانية للناجين، سيعرقل الانفجار النووي عمل المنظمات الدولية المسؤولة عن تقديم المساعدات الإنسانية. ومن شأن تأثير الإشعاع على صحة البشر والنباتات والحيوانات وعلى البيئة، وتأثيره على تغير المناخ والأمن الغذائي، مفاقمة الدمار المادي للبنية التحتية. وتجعل الأضرار التي تلحق بالسكان، ومواردهم الطبيعية، وأعمالهم وثقافتهم، من التفجير النووي تهديدا للأمن البشري، وتنمية الشعوب، والحضارة بشكل عام.

خلال شهر آذار/مارس، اجتمع ١٢٧ بلدا في أوسلو لمناقشة تلك المسائل مع المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني. ويجب أن يستمر هذا النقاش من أجل إظهار قلقنا جراء الآثار الإنسانية الكارثية لأسلحة الدمار الشامل تلك. وتحقيقا لهذه الغاية، سوف تستضيف المكسيك المؤتمر الثاني المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، في نايارايت يومي ١٣ و ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٤. ونكرر دعوتنا لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية والمجتمع المدني، للمشاركة بنشاط في مؤتمر نايارايت.

وينبغي أن تشكل المناقشة الأساس لتنفيذ جميع الالتزامات والتعهدات والتطلعات التي التزمنا بتحقيقها بالفعل بشأن نزع السلاح النووي. وقد أدى القلق بشأن الأثر الإنساني للأسلحة النووية إلى حظر التجارب النووية، ويجب أن يستمر في دفع الجهود المبذولة لمنع انتشار تلك الأسلحة؛ ويجب أن يؤدي إلى تنشيط آلية نزع السلاح، واستئناف المفاوضات المتعددة

الأطراف، من أجل النهوض بتطوير القانون الدولي بشأن نزع السلاح.

ومن المؤسف عرقلة التقدم المتواضع الذي يجري إحرازه في الجمعية العامة، وفي محافل أخرى، جراء التحديات والنكسات التي يعاني منها نزع السلاح الشامل والكامل، بما في ذلك الحجج التي يأتي بها البعض، لتبرير حيازة أسلحة الدمار الشامل إلى أجل غير مسمى، وتقديم حجج على قيمتها كقوة ردع، في سياق دولي يشهد تفاوتات عميقة، ونظرا للمآسي الإنسانية المؤلمة، ونظرا للتباين مع الإنفاق العسكري المستثمر في صيانة وتحديث الأسلحة. وقد أكد هذه الحقيقة الرهيبة ببلاغة الأمين العام، من خلال توجيهه الانتباه إلى واقع أن العالم أكثر تسليحا، بينما يعاني السلام من نقص في التمويل.

ولهذا السبب، يشكل نزع السلاح النووي أولوية وضرورة اقتصادية وسياسية وأخلاقية وفوق كل ذلك ضرورة عقلانية. لقد حان الوقت للانتقال من التطلعات إلى اتخاذ إجراءات لتنفيذ هذا التعهد المعلق للأمم المتحدة دون مزيد من التأخير.

السيد رولاند (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أهنئ الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم، وأؤكد لهم تعاون وفد بلدي ودعمه.

إن المملكة المتحدة تؤيد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، الذي أود أن أضيف إليه الملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

تستمر المملكة المتحدة في الالتزام بعزم ببلوغ الهدف الطويل الأجل المتمثل في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وقد شهدنا إحراز تقدم ملموس في اتجاه بلوغ هذا الهدف. وبالتفكير في التحديات المقبلة، من المهم أن نعترف بتلك النجاحات، ونعترف بالمدى الذي وصلنا إليه منذ أيام الحرب الباردة الحالكة.

يتعين على كل واحد منا هنا اليوم التركيز على التزامنا المشترك. وكل منا جاهز للقيام بما عليه، عبر كل ركن من الأركان الثلاثة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. إن المملكة المتحدة مصممة على دعم جميع المبادرات التي من شأنها إرساء بيئة دولية، لا تشعر فيها أي دولة بالحاجة إلى امتلاك أسلحة نووية، ويمكن فيها للدول التي تمتلك أسلحة نووية نزع أسلحتها بطريقة متوازنة وقابلة للتحقق. ويقع على عاتق جميع الدول المساعدة على إرساء تلك البيئة، من خلال الوفاء بجميع التزاماتها المترتبة عليها في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، التي قطعتها على نفسها، بوصفها أطرافا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

لقد شكل اتفاق خطة عمل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الأول من نوعها لعام ٢٠١٠، مع ما تضمنه من تدابير يتعين علينا جميعا اتخاذها لضمان تنفيذ المعاهدة، إنجازا كبيرا. وضمان تركيزنا جميعا الآن على تنفيذ خطة العمل، أمر ضروري لدعم التحقيق الكامل لأهداف المعاهدة، بما في ذلك تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

وتحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار والمعاهدات ذات الصلة، مثل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، أمر أساسي أيضا لتحقيق النجاح في مجال نزع السلاح مستقبلا.

والمملكة المتحدة تدرك أن لدينا، جنبا إلى جنب مع الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية، مسؤوليات خاصة. ولدينا سجل قوي في مجال نزع السلاح النووي. وقد جرى منذ قرابة ٢٠ عاما وقف توجيه الأسلحة النووية البريطانية نحو أي هدف والآن، فإن هذه الأسلحة لا يمكنها إطلاق النار إلا بعد عدة أيام من صدور الأوامر بذلك. وقد أعلنا في الاستعراض الاستراتيجي لقطاعي الدفاع والأمن الذي

أجريناه في عام ٢٠١٠ أننا سنخفض عدد القذائف والرؤوس الحربية الجاهزة للتشغيل على متن جميع غواصاتنا، وكذلك عدد الرؤوس الحربية الجاهزة للتشغيل ومخزوننا الإجمالي من الأسلحة النووية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المملكة المتحدة أعلنت بوضوح أنها لن تنظر في استخدام الأسلحة النووية إلا في الظروف القصوى للدفاع عن النفس، بما في ذلك الدفاع عن حلفائنا في منظمة حلف شمال الأطلسي.

لقد وقعت المملكة المتحدة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في يوم فتح باب التوقيع عليها وكانت من بين أوائل الدول التي صدقت عليها، وهي تلتزم بوقف اختياري للتجارب منذ عام ١٩٩١، لحين بدء نفاذ المعاهدة. ونحن نلتزم بوقف اختياري لإنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى منذ عام ١٩٩٥، ريثما يتم التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح. وقد أظهرنا درجة عالية من الشفافية بشأن القدرات التي نمتلكها ومحدودية الدور الذي تقوم بها في العقيدة الدفاعية للمملكة المتحدة. ومن ثم، فإننا قد فعلنا الكثير من جانبنا من أجل إحراز تقدم نحو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

ولكن التدابير الأحادية الجانب لن تقربنا كثيرا من تحقيق ذلك الهدف. وبعد أن ضربنا المثل، فإننا نريد أن نبني الثقة المتبادلة اللازمة بين جميع الدول لتحقيق نزع السلاح النووي على صعيد متعدد الأطراف. ولهذا السبب، أطلقت المملكة المتحدة حوارا بين الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن في لندن في عام ٢٠٠٩ لبناء التفاهم المتبادل المطلوب لمساعدتنا على المضي قدما نحو بلوغ هدفنا المشترك المتمثل في نزع السلاح. ومنذ عام ٢٠٠٩؛ عقد الأعضاء الخمسة الدائمون مؤتمرات أخرى في باريس وفي واشنطن العاصمة، والتي عُقد أخرها تحت الرئاسة الروسية في جنيف. وتستضيف الصين المؤتمر الخامس للأعضاء الخمسة الدائمين في بيجين في عام ٢٠١٤.

ونحن ندرك الحاجة إلى بناء الثقة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وليس في ما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية نفسها فحسب. ومن المهم أن تكون الدول الخمس الدائمة العضوية أكثر انفتاحا تجاه الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بشأن نتيجة هذه المناقشات. وعملنا مع النرويج بشأن التحقق من تفكيك الرؤوس الحربية يشكل مثالا على النهج الذي تتبعه المملكة المتحدة لتحقيق المزيد من الشفافية، ويمثل حتى الآن خطوة فريدة من جانب إحدى الدول الخمس الدائمة العضوية للقيام بهذا العمل مع دولة غير حائزة للأسلحة النووية.

ويتعين على جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار ضمان المحافظة على التركيز على جميع جوانب المعاهد. ويجب على من يدعون إلى مبادرات جديدة لنزع السلاح إظهار نفس القدر أو قدر أكبر من الطاقة في منع إيران وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من الحصول على الأسلحة النووية. ويجب عليهم إبداء التزام أكبر بزيادة فهم الخطر الذي يشكله التراع النووي في جنوب آسيا، ويجب عليهم اغتنام كل فرصة لإحراز تقدم نحو إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأن جميع المبادرات الجديدة ستسهم في نجاح المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥ وفي التنفيذ الكامل لخطة عمل المعاهدة لعام ٢٠١٠ التي اتفقت عليها جميع الدول الـ ١٨٩ الأطراف في المعاهدة بتوافق الآراء. وإذ نلاحظ أن الإجراء ١٥ في الخطة يتمثل في البدء الفوري لمفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح بشأن إبرام معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، نرحب

باجتماع فريق الخبراء الحكوميين الذي ستعقده كندا. ونأمل أن تساعد توصيات الفريق على الدفع قدما بالمناقشة في مؤتمر نزع السلاح. ونحث على المشاركة البناءة من قبل جميع الدول التي ستتلقى دعوات للحضور.

والمملكة المتحدة مؤيد قوي لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية لأنها تعزز الأمن الإقليمي والدولي. وقد أجرينا مناقشات إيجابية مع دول آسيا الوسطى الخمس وشركائنا من الدول الخمس الدائمة العضوية، ونحرز تقدما نحو توقيع هذه الدول على البروتوكول الملحق بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. وبالمثل، نأمل في إجراء مناقشات إيجابية مع الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا حول المسائل المعلقة بشأن البروتوكول الملحق بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، وفي أن تتمكن الدول الخمس الدائمة العضوية من التوقيع على البروتوكول في أقرب وقت ممكن.

إننا ملتزمون التزاما كاملا بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ونحن ننظر إلى دورنا بوصفنا مشاركين في الدعوة إلى عقد المؤتمر على نحو جدي ونعمل باجتهاد مع الميسر من أجل بناء توافق الآراء اللازم بين دول المنطقة ليتسنى عقد المؤتمر ويمكن للعملية أن تمضي إلى الأمام. ونرحب بجهود الميسر لعقد مشاورات متعددة الأطراف للاتفاق على طرائق عقد المؤتمر ونأمل في مشاركة إقليمية قوية في الاجتماع الذي سيعقده الميسر في سويسرا في وقت لاحق من هذا الشهر.

وبشأن الاستخدامات السلمية، لا نزال ملتزمين التزاما تاما بتشجيع الاستخدام الآمن للطاقة النووية من قبل أولئك الذين يرغبون في استخدامها، بما يتمشى مع حقوقهم المنصوص عليها في المادة الرابعة من المعاهدة. والمملكة المتحدة ملتزمة بدعم التوسع في الاستخدام النووي المدني، مع ضمان عدم المساس بالسلامة أو الأمن أو عدم الانتشار، على النحو المنصوص عليه في معاهدة عدم الانتشار.

وختاما، فإن المملكة المتحدة قد نزعت السلاح من جانب واحد، بدرجة أكبر من أي دولة أخرى حائزة للأسلحة النووية، حيث لم يتبق لديها سوى حد أدنى من القدرة الرادعة ذات المصداقية.

وبخصوص عدم الانتشار، ينبغي لجميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار تجديد عزمها المشترك على منع الانتشار النووي وضمان عدم تمكن إيران وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من الحصول على تكنولوجيا الأسلحة النووية واستحداثها. ويجب علينا جميعا أن ندعم بنشاط المناطق الخالية من الأسلحة النووية، وأؤكد من جديد التزام المملكة المتحدة بإحراز تقدم نحو إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

إننا نتشاطر مشاعر الإحباط إزاء عدم إحراز تقدم في مؤتمر نزع السلاح وما زلنا مستعدين لتقبل أي مقترحات بشأن الكيفية التي يمكن بها كسر الجمود. كما ندعو جميع الدول الأطراف في المعاهدة هنا اليوم إلى ضمان أن نعمل معا من أجل تحقيق الرؤية الكاملة للمعاهدة. ونحن لن نتمكن من إيجاد عالم خال حقا من الأسلحة النووية إلا من خلال إحراز تقدم متوازن ومتناظر بشأن جميع الركائز الثلاث للمعاهدة.

السيد سانو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): لا تزال مسألة الأسلحة النووية في غاية الأهمية بالنسبة لشعب اليابان. وفي آب/أغسطس من كل عام، نؤكد مجددا، خلال المراسم التذكارية للسلام في هيروشيما وناغازاكي، إيماننا القوي بأن المأساة التي سببها استعمال الأسلحة النووية يجب ألا تتكرر أبدا. وهدف اليابان من ذلك هو مواصلة التأكيد للمجتمع الدولي على ضرورة وأهمية تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وسنواصل بذل جهود

عملية وتدريجية في ميدان نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية.

واستنادا إلى ذلك الإيمان، ستقدِّم اليابان مرة أخرى إلى اللجنة الأولى مشروع قرار بشأن نزع السلاح، بعنوان ”العمل الموحد من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية“. وسيركز مشروع القرار، كما كان الحال في السنوات السابقة، على اتخاذ المجتمع الدولي لإجراءات ملموسة وعملية من أجل القضاء التام على هذه الأسلحة. ويحدونا أمل قوي في أن يدعم عدد أكبر من الدول المشروع في هذه المرة مقارنة بالسنوات السابقة.

إن اليابان عضو نشط في مبادرة نزع السلاح وعدم الانتشار التي تهدف إلى تخفيض الخطر النووي والحفاظ على الزخم السياسي ووضع مقترحات واقعية وعملية المنحى للنهوض بنزع السلاح النووي وعدم انتشاره. وفي الشهر الماضي، عقدت المبادرة اجتماعها السابع بمشاركة أحدث عضوين، الفلبين ونيجيريا، في نيويورك، حيث استعرضنا التقدم الذي أحرزناه وسبل تعزيز مساعينا في المستقبل.

وقد دعا وزير خارجيتنا كيشيدا، في خطابه حول نزع السلاح النووي في هيروشيما في تموز/يوليه، إلى إجراء ثلاثة تخفيضات: خفض عدد الأسلحة النووية وتقليص دور الأسلحة النووية وتقليل الحوافز التي تدفع إلى استحداث وحيازة الأسلحة النووية.

وفي مسيرتنا نحو عالم خال من الأسلحة النووية، فإن تخفيض عدد الأسلحة النووية الموجودة يمثل الأولوية الأولى والقصوى. وتهيب خطة العمل المعتمدة في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ بالدول الحائزة للأسلحة النووية أن تفي بتعهدها القاطع بتحقيق الإزالة التامة لترساناتها النووية وأن تبذل مزيدا من الجهود لتخفيض تلك الأسلحة. وتقدر اليابان التنفيذ المطرد للمعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها وترحب بالاقتراح الذي تقدم به رئيس الولايات المتحدة باراك أوباما في ١٩ حزيران/يونيه في برلين للتفاوض حول المزيد من التخفيضات في الأسلحة النووية.

والجهود التدريجية التي تبذلها الدولتان اللتان تملكان أكبر الترسانات النووية لنزع السلاح ستزيد الزخم للبدء في جهود لنزع السلاح النووي على الصعيد العالمي. وتحث اليابان جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على بذل جهود لنزع السلاح بحسن نية على أساس متعدد الأطراف، كما تنص على ذلك المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار.

في هذا الصدد، تشجع اليابان المناقشات الجارية فيما بين الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، بشأن التزاماتها في مجال نزع السلاح. ونحن نتطلع إلى أن تحقق جهودها نتائج إيجابية وملموسة.

ولا تركز اليابان بشكل كبير على أهمية الحد من عدد الأسلحة النووية فحسب، ولكن أيضا على اتخاذ تدابير نوعية لنزع السلاح. وعلى النحو المنصوص عليه في خطة العمل لعام ٢٠١٠، فإن الدول الحائزة للأسلحة النووية مدعوة إلى الانخراط فورا في زيادة التقليل من دور وأهمية الترسانات النووية. كما أن الفهم الشائع أنه يجب عدم تكرار العواقب الإنسانية الكارثية التي تتسبب فيها الأسلحة النووية أبدا. ومن أجل تعزيز نزع السلاح النووي، ينبغي الحد من دور الأسلحة النووية في جميع المفاهيم والنظريات والسياسات العسكرية والأمنية.

وعند تنفيذ مثل هذه التدابير لنزع السلاح النووي، يعد تطبيق مبادئ الشفافية، من الأمور الأساسية. والشفافية أمر محوري بالنسبة للثقة المتبادلة، وتشكل أساسا لإرساء بيئة أمنية عالمية مستقرة. وقامت مبادرة نزع السلاح وعدم الانتشار منذ عامين، بوضع مشروع نموذج إبلاغ، انطلاقا من الإجراء

٢١ من خطة عمل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وقد أطلعنا الدول الحائزة للأسلحة النووية عليه، وعرضناه مرفقا بورقة عملنا بشأن الشفافية على اجتماع اللجنة التحضيرية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٢. وتتوقع اليابان إلى حد كبير أن تسهم المبادرة، في التوصل إلى اتفاق بين الدول الحائزة للأسلحة النووية بخصوص صيغة موحّدة للإبلاغ، يتضمن تحديد وتيرة مناسبة لتقديم التقارير.

وريثما تفي الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتزاماتها المترتبة عليها في مجال نزع السلاح، ينبغي للدول غير الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار ألا تظل مكتوفة الأيدي. وتدعو اليابان تلك الدول إلى الانضمام فورا وبدون شروط إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية.

ومن المؤسف للغاية عدم إحراز مؤتمر نزع السلاح، بوصفه المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح، أي تقدم في مفاوضات نزع السلاح النووي منذ عام ١٩٩٦، بعد إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. اتخذت الجمعية العامة العام الماضي، خلال دورتها السابعة والستين عدة قرارات بشأن إجراء مناقشات فيما يخص مسائل نزع السلاح تحت رعايتها. وبناء على تلك القرارات، إجتمع الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بوضع مقترحات للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، في جنيف بنجاح، وعقد الاجتماع الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي لاحقا في نيويورك (أنظر A/68/PV.11). بالإضافة إلى ذلك، سيشرع فريق الخبراء الحكوميين بشأن وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في القيام بأعماله العام المقبل في جنيف. وتظهر تلك التحركات الجماعية عدم قبول المجتمع الدولي الجمود الذي يشهده هذا المحفل منذ فترة طويلة. إننا نؤكد حاجة جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح إلى التغلب على الحالة الراهنة في أقرب وقت ممكن.

إن اليابان مقتنعة بأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية خطوة لا غنى عنها في اتجاه تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ولذلك، من المخيب للآمال، فشل مؤتمر نزع السلاح منذ سنوات عديدة في الشروع في مفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، على الرغم من التأييد الواسع النطاق للمجتمع الدولي. إننا نؤمن إيمانا راسخا بأن فريق الخبراء الحكوميين سيقدم زخما جديدا ويساعد المؤتمر على الشروع في عمله الموضوعي. وفي غضون ذلك، تدعو اليابان جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول التي تمتلك أسلحة نووية، إلى أن تعلن وتلتزم بالوقف الاختياري لإنتاج مواد انشطارية لأغراض صنع أسلحة نووية.

وتشكل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، إحدى أهم اللبنات الأساسية لنزع السلاح النووي، وينبغي أن تدخل حيز النفاذ دون إبطاء. ويساورنا القلق جراء عدم دخول المعاهدة حيز النفاذ، حتى بعد مرور أكثر من ١٥ عاما على فتح باب التوقيع عليها. وقد اغتنمت اليابان كل فرصة لكي تحث جميع الدول غير الأطراف، وخاصة دول المرفق ٢ الثماني المتبقية، على التوقيع بسرعة على المعاهدة والمصادقة عليها، ونعتزم مواصلة هذه الإجراءات. وريثما تدخل المعاهدة حيز النفاذ، من المهم أن تحترم جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول التي تمتلك أسلحة نووية، الوقف الاختياري لتجارب التفجيرات النووية.

وفقا للمبادئ التوجيهية لهيئة نزع السلاح عام ١٩٩٩، يؤدي إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، دورا هاما في مجال إحلال السلام والأمن العالميين والإقليميين. وفي هذا الصدد، تدعو اليابان إلى عقد مؤتمر بشأن إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية، ومن سائر أسلحة الدمار الشامل

الأخرى، في الشرق الأوسط في أقرب موعد ممكن. إننا نؤيد الجهود التي يبذلها الميسر سعيا لتحقيق هذا الغرض، وندعو جميع الأطراف في منطقة الشرق الأوسط إلى المشاركة بروح التعاون الحقيقي والبناء. وعلاوة على ذلك، تأمل اليابان أن يدخل البروتوكول الملحق بمعاهدة جنوب شرق آسيا لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، حيز النفاذ في وقت مبكر.

يشكل صون وتعزيز عدم الانتشار النوويشرطا أساسيا لزيادة النهوض بنزع السلاح النووي. ويتمثل أحد السبل الأكثر فعالية لتعزيز نظام عدم الانتشار، في تعزيز نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشكل أكثر فعالية. وتحث اليابان الدول التي لم تبرم بعد اتفاقاً شاملاً للضمانات وبروتوكولاً إضافياً ملحقا به، على أن تبادر إلى ذلك في أقرب وقت ممكن.

إن أنشطة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية النووية الجارية، فضلا عن برامجها الخاصة بتطوير القذائف، هي مصدر قلق شديد، ليس فقط بالنسبة لشمال شرق آسيا، بل بالنسبة للمجتمع الدولي ككل. وتدين اليابان بأشد العبارات التجربة النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ١٢ شباط/فبراير، في هذا الصدد. وشكلت تلك التجربة النووية، انتهاكا واضحا لالتزامات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، المترتبة عليها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة فضلا عن مجموعة من الالتزامات، التي تعهدت بها في إطار المحادثات السداسية الأطراف. وعلاوة على ذلك، إذا ما شغلت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من جديد مرافقها النووية في يونغبيون، كما أعلنت خلال شهر نيسان/أبريل عن اعتزامها القيام بذلك، فسيمثل ذلك انتهاكا إضافيا لالتزاماتها وتعهداتها. كما تؤكد اليابان من جديد ضرورة أن تتخلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن جميع الأسلحة النووية والبرامج النووية القائمة، بما في ذلك تخصيبها لليورانيوم، بطريقة كاملة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها، وأن تعلق فورا جميع الأنشطة ذات الصلة. وتحث اليابان بقوة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، على اتخاذ إجراءات ملموسة في اتجاه نزع السلاح النووي، والامتناع عن القيام بأي أعمال استفزازية أخرى.

بالإضافة إلى ذلك، من المهم للغاية أيضا بالنسبة لإيران استعادة ثقة المجتمع الدولي، في الطابع السلمي لبرامجها النووية. إن اليابان، إذ تحيط علما بالأجواء الإيجابية التي سادت مؤخرا فيما يتعلق بالمسألة النووية الإيرانية، فإنها تحث إيران على اتخاذ إجراءات ملموسة وفقا لقرارات مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن.

وقبل أن أختتم بياني، أود الإشارة إلى أن اليابان بوصفها البلد الوحيد الذي عانى من القصف بالسلاح الذري، فإنها تدرك من خلال تجربتها الخاصة العواقب غير الإنسانية لاستخدام الأسلحة النووية، وبالتالي من واجب بلدنا نقل قصص المعاناة الرهيبة في هيروشيما وناكازاكي بوصفها إحدى حقائق التاريخ، عبر الحدود والأجيال. لهذا الغرض، بذلت اليابان جهودا شتى للتوعية بهذه المسألة. ونعتقد أنه ينبغي الاعتراف بأهمية الجوانب الإنسانية لاستخدام الأسلحة النووية، بصرف النظر عن النُهج المختلفة الأخرى المتعلقة بنزع السلاح النووي. وينبغي من ثم انفتاح المناقشات المتعلقة بالجوانب الإنسانية، على هذه النُهج. علاوة على ذلك، كما أشار إلى ذلك وزير الخارجية كيشيدا في خطابه الذي ألقاه في هيروشيما، يجب أن تستند الجهود الدولية المبذولة في مجال نزع السلاح النووي، إلى فهم واضح للآثار الإنسانية المترتبة على استعمال الأسلحة النووية، بالإضافة إلى الاعتراف بواقع الأخطار النووية المتزايدة التنوع.

وفيما يخص البيان المشترك بشأن الآثار الإنسانية المترتبة عن الأسلحة النووية الذي سيدلى به خلال أعمال اللجنة

الأولى، وبالنظر إلى العواقب الإنسانية الكارثية لأي استخدام للأسلحة النووية، تؤيد اليابان بقوة روح البيان وتؤيده. في الوقت نفسه، وفي ظل البيئة الأمنية المتزايدة الخطورة التي يواجهها بلدنا، نؤكد من جديد ضرورة مواصلة تطبيق بلدنا سياسة أمنية وطنية مناسبة.

إن اليابان ملتزمة تماما بتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، يسوده السلام والأمن. ونحن عازمون على مواصلة بذل جهودنا الرامية إلى تحديد خطوات ملموسة وواقعية على الصعيد العالمي فيما يخص نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، وتنفيذها بصورة ثابتة، باعتبار أن ذلك يشكل هدفا مشتركا للبشرية جمعاء.

السيدة لديسما هرنانديث (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): على الرغم من أنني قد أكون أخر متكلم في هذه الجلسة، آملة أن أتمكن من الانتهاء من بياني في الوقت المخصص لي.

في ٢٦ أيلول/سبتمبر، أتيحت لنا فرصة تاريخية في الاجتماع الرفيع المستوى الأول من نوعه الذي عقدته الجمعية العامة بشأن نزع السلاح النووي (انظر A/68/PV.11) بناء على مبادرة كوبية رحبت بها وأيدتها بلدان حركة عدم الانحياز. في ذلك الاجتماع الرفيع المستوى، تم التأكيد مجدداً على دعم عالمي واسع النطاق لنزع السلاح النووي والقضاء على تلك الأسلحة قضاء مبرماً. كما أتاح الاجتماع فرصة ممتازة لتبادل الأفكار وإحراز تقدم في مجال نزع الأسلحة النووية لإيصال رسالة سياسية تعبر عن التزام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بإقامة عالم خال من الأسلحة النووية، وتعزيز جهود المجتمع الدولي لتحقيق الحظر والقضاء التامين على المخزونات النووية.

طُرحت في ذلك الاجتماع العديد من المقترحات، ونود أن نخص بالذكر منها الاقتراح الذي قدمته حركة عدم الانحياز وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وفي سبيل متابعة الاجتماع الرفيع المستوى، سوف تقدم حركة عدم الانحياز إلى اللجنة الأولى مشروع قرار جديد بغية تعزيز التقدم في مجال نزع السلاح النووي. وسوف نقترح، في جملة أمور، إعلان يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر يوماً دولياً للقضاء قضاء مبرما على الأسلحة النووية.

إن مشروع القرار الجديد الذي ستقدمه حركة عدم الانحياز سيمثل تركيزاً جديداً في ما يتعلق بالاقتراح بالبدء على جناح السرعة بمفاوضات نزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح. ونتيجة للمبادرة الجديدة سيكون من المخطط دمج البنود الثلاثة المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح وهي: نزع السلاح النووي، والمواد الانشطارية التي تستخدَم في صنع الأسلحة النووية، والضمانات الأمنية السلبية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. كل هذا سيتجسد في اتفاقية شاملة لحظر الأسلحة النووية ستشمل حظر حيازة، وتطوير، وإنتاج، واقتناء، واختبار، وتخزين، ونقل، واستخدام باستخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها، وستنص تلك الاتفاقية أيضاً على القضاء عليها.

أنها مبادرة حسن نية تسعى أيضاً إلى إنهاء الجمود في مؤتمر نزع السلاح. ونأمل من جميع الدول الأعضاء، وخاصة تلك التي أعربت عن قلقها إزاء الجمود الحالي في آلية نزع السلاح، تأييد مشروع القرار. وبصورة مماثلة، نؤيد الاقتراح الخاص بإعلان نزع السلاح النووي الذي اتفقت عليه جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في ٢٠ آب/أغسطس من أجل العمل صوب عقد اجتماع دولي رفيع المستوى لتحديد الطرق والوسائل الكفيلة بالقضاء على الأسلحة النووية في أقرب وقت ممكن، وبهدف الاتفاق على برنامج مرحلي للقضاء التام على الأسلحة النووية في إطار فترة زمنية محددة.

منذ ما يزيد على ٦٧ عاما، وجهت الجمعية العامة نداءً للقضاء على الأسلحة النووية (القرار ١ (د-١))، وعلى الرغم

من الاتفاق الذي تم التوصل إليه في ما بين الدول الأعضاء ومؤداه أن نزع السلاح النووي يكتسي أعلى أولوية في مجال نزع السلاح، لا يزال هناك نحو ١٧ ٢٠٠ قطعة سلاح نووي تشكل خطراً كامناً على السلم والأمن الدوليين. ومن غير المقبول إحجام بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية على إدراج استعمالها المحتمل كجزء من مذهبها الأمني القائم على ما يسمى بالردع النووي. والأسوأ من ذلك، أنها خصصت ملايين الدولارات لتطوير برامج لتحديث مخزوناتها النووية.

ترى كوبا أن الضمان الوحيد لعدم استخدام الدول للأسلحة النووية أو استخدام أي طرف آخر لها هو القضاء المطلق عليها وحظرها بموجب رقابة دولية صارمة. ونعارض التركيز الانتقائي الذي يروج له عدد من الدول لإعطاء الأولوية للتدابير التي تتصدى للانتشار الأفقي مما يضر بتدابير احتواء الانتشار الرأسي، متجاهلة أن الهدف الحقيقي يتمثل في القضاء التام على الأسلحة النووية وحظرها.

نؤيد حق الدول الثابت في البحوث في مجال الطاقة النووية للأغراض السلمية وإنتاجها واستخدامها من دون تمييز. وبالمثل، نعتقد أيضاً أن إنشاء مناطق خالية من أسلحة نووية يمثل مساهمة عاجلة وحيوية في نزع السلاح النووي وجهود عدم الانتشار. ونؤيد العمل فوراً على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وفي ذلك الصدد، تشعر كوبا بالقلق جراء عدم الامتثال غير المبرر للاتفاق المتعلق بعقد مؤتمر دولي في عام ٢٠١٢ معني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى. إن عقد ذلك المؤتمر جزء هام من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠. وندعو إلى عقد المؤتمر في أقرب وقت ممكن وقبل نهاية هذا العام.

إن الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين الدولتين النوويتين الرئيسيتين لتخفيض أسلحتهما الهجومية الاستراتيجية النووية تبعث برسالة إيجابية ولكنها غير كافية. إذ أن الدول الحائزة للأسلحة النووية لم تف بعد بالالتزامات التي قطعتها وفقاً للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بالتفاوض على إبرام معاهدة دولية للقضاء على الأسلحة النووية. وتعتقد كوبا أن ما أظهره عدد من الدول من افتقار للإرادة السياسية، بدلاً من تحقيق التقدم الحقيقي، خاصة في مجال نزع السلاح النووي، هو السبب وراء الجمود الحالي في آلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة.

لذلك من الضروري التشجيع على اتخاذ خطوات محددة، خطوات تفضي إلى القضاء التام على الأسلحة النووية وحظرها بطريقة ملزمة وغير تمييزية، وشفافة وقابلة للتحقق ولا يمكن عكس مسارها. وهكذا، فإن حركة عدم الانحياز بوصفها جزءاً من عملية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، قدمت اقتراحاً جديرا بالاهتمام يدعو إلى وضع خطة عمل تنظم جدولاً زمنياً محدداً للتخفيض المرحلي للأسلحة النووية إلى أن يتم القضاء التام عليها وحظرها بحلول عام ٢٠٢٥ على أبعد تقدير.

أود أن أختتم كلمتي، بالتشديد على أنه يجري حالياً تعميم اقتراحات في اللجنة الأولى لا بد من التطرق إليها. إنها تهدف إلى إقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية، وهو التزام علينا نحو الأجيال المقبلة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة للممثلين الذين يرغبون في الكلام ممارسة لحق الرد.

السيد ري تونغ إيل (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): يود وفدي أن يمارس حقه في الرد على إشارة ممثل اليابان إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، حيث حاول مرة أخرى التهجم على جمهورية كوريا الشعبية

الديمقراطية من خلال بيانات أدلى بها في اللجنة الأولى. إن وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يرفض رفضاً تاماً المزاعم اليابانية كونها مضللة للرأي العام ولجميع المشاركين في جلسة اليوم. لذلك، نود مرة أخرى أن نوضح موقفنا بشأن المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية.

أولاً، فيما يتعلق بمسألة التجارب النووية التي تطرقت إليها في وقت سابق في بياني العادي خلال تبادل الآراء مع ممثلي المنظمات الدولية، فلا حاجة لي لتكرار موقف بلدي.

ثانياً، ترفض جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية رفضاً تاماً قرار مجلس الأمن الذي أشار إليه ممثل اليابان. فهي لم تعترف بتاتاً بشرعية ذلك القرار الذي اتخذ من خلال عملية تلاعب قامت بها الولايات المتحدة بالتعاون مع وفد اليابان في مجلس الأمن، وهو قرار كان انتهاكا كبيراً وصارخاً لسيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإهانة إلى كرامة بلدي وشعبها.

لقد أطلقنا ساتلا. وكما قلت سابقا، أقرت وكالة الولايات المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي بوجود ساتل في المدار، ولكنهم أحالوا إلى مجلس الأمن عملية إطلاق الساتل، في حين كان ممارسة للحق الشرعي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بوصفها دولة طرفا في معاهدة الفضاء الخارجي. إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية البلد الوحيد الذي أحيل إلى المجلس بسبب إطلاقه لساتل سلمي، ولكن اليابان، التي قامت فورا بإطلاق ساتل بعد بلدنا، لم تتم إحالتها إلى مجلس الأمن.

أبرز مجلس الأمن إطلاق ساتل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بوصفه تهديدا للسلم والأمن، بينما ظل صامتا عن إطلاق اليابان لساتل و لم يتخذ أي إجراء حيالها. وما برحت الولايات المتحدة ومجلس الأمن صامتين. لهذا السبب، لم تعترف قط جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بقرار المجلس. وكان ذلك الصمت دليلا واضحا على سياسة الكيل بمكيالين وإساءة استعمال السلطة السياسية التي منحتها الأمم المتحدة للولايات المتحدة بوصفها عضوا دائما في مجلس الأمن، خدمة لمصالحها السياسية وعمليات التلاعب السياسي.

ثالثاً، أتحول إلى تخلي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن الأسلحة النووية. لقد حث ممثل اليابان في بيانه الذي تابعته بعناية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التخلي عن أسلحتها النووية. وأود أن استشهد بما قاله:

”إن اليابان بوصفها البلد الوحيد على الإطلاق الذي عانى من قصف القنابل الذرية، تتفهم من تجربتها الخاصة العواقب غير الإنسانية لاستخدام الأسلحة النووية.“

وهذا يثير تساؤلاً. فماذا عن شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذي ما برح لستة عقود يعيش تحت الابتزاز النووي بالأسلحة النووية المسلطة على رأسه والتي أدخلتها الولايات المتحدة إلى كوريا الجنوبية في عام ١٩٥٧؟ ما برحنا نعيش في ظل الابتزاز النووي والتهديدات النووية، فكيف يمكن للوفد الياباني الإدلاء بتلك الملاحظات العديمة المعنى؟ كيف يمكن حتى لليابانيين أن يقولوا بأن اليابان البلد الوحيد الذي عانى؟ إن شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يعيش في ظل خطر داهم يتهدد وجوده وبقاءه. فالأمة الكورية بأسرها ما برحت لعقود من الزمن تعيش تحت سحابة إمكانية الآثار الكارثية للأسلحة النووية. في مواجهة استمرار الابتزاز النووي وتهديد سيادتنا من جانب الولايات المتحدة، لم يبق أمامنا من خيار آخر سوى السلاح النووي. ولن نسمح أبدا بسقوط الأسلحة النووية على رؤوس أبناء شعبنا.

رابعاً، فيما يتعلق بالاستفزاز، تشكل اليابان الآن تهديدا خطيرا للسلم والأمن في شمال شرق آسيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ بأسرها. و لم تعترف اليابان قط بجرائمها في الماضي.

إنها في طريقها إلى أن تصبح قوة عسكرية ودولة ذات إمكانية لحيازة الأسلحة النووية، ولديها كل الخبرة التقنية. إذ أنها تتربع على ٤٠ طناً من البلوتونيوم ومواد التخصيب الأخرى. فقد اعترفت أيضا بأن قرارها لكي تصبح دولة نووية سيتوقف على الإرادة السياسية للحكومة. وبما أن اليابان تحت المظلة النووية للولايات المتحدة، فلا يوجد لديها أي مبرر للكلام عن مسألة الأسلحة النووية لدى طرف آخر.

السيد سانو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): في معرض الرد على المزاعم التي أدلى بها ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لا أريد الخوض في التفاصيل لأني سبق وأن أوضحت موقف اليابان. اسمحوا لي أن أتطرق بإيجاز شديد إلى النقاط الأربع التالية.

أولاً، من غير المناسب مقارنة أنشطة اليابان في الفضاء الخارجي بتلك الأنشطة التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لأن اليابان قصرت بصرامة أنشطتها في الفضاء الخارجي على الأغراض السلمية، طبقاً للمعاهدات ذات الصلة بشأن تطوير استخدام الفضاء الخارجي. ودستورنا يقصر بصرامة أنشطتنا في الفضاء الخارجي على الأغراض السلمية. إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عضو في الأمم المتحدة، لذلك عليها أن تمتثل امتثالا تاما لقرارات مجلس الأمن التي تحظر أي إطلاق نووي باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية.

ثانيا، أن التجارب النووية والبرامج النووية لدى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ليست فقط انتهاكا واضحا لقرارات مجلس الأمن، بل بوصفها دولة عضوا في الأمم المتحدة، على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تتقيد بتلك القرارات. إن برامجها تشكل أيضا تحديا خطيرا لنظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. هذه الاستفزازات غير مقبولة إطلاقا، كما أنها تقوض السلم والأمن في المنطقة وفي المجتمع الدولي بأسره.

ثالثا، إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي التي لم تف بالتزامها بنزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية، وهو التزام تم الاتفاق عليه في البيان المشترك الصادر عن المحادثات السداسية الأطراف. مرة أخرى، نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التقيد تقيدا تاما بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وبالتزامها بموجب البيان المشترك للأطراف السداسية.

أخيراً، فيما يتعلق بالبلوتونيوم، التزمت اليابان بصرامة بمعاهدة عدم الانتشار وبنظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية استخدامات اليابان السلمية للطاقة النووية. وتقوم اليابان بالإبلاغ بصورة منتظمة عن كمية البلوتونيوم التي لديها، وفقا للتعميم رقم ٥٤٩ الذي أصدرته الوكالة.

السيد ري تونغ إيل (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): مرة أخرى، أدلى الوفد الياباني بملاحظات مريبة تنطوي على تضليل للرأي العام.

أولاً، أشار إلى مسألة أنشطة اليابان في الفضاء الخارجي. اليابان لديها سواتل تجارية وعسكرية على حد سواء. إن أبصارها مسلطة بالفعل على الفضاء الخارجي، فهي تراقب منطقة آسيا والمحيط الهادئ كلها بحكم حيازتها لأكثر من أربعة سواتل تجسس. واليابان تراقب على مدار الساعة كل أرجاء منطقة آسيا والمحيط الهادئ التي تشمل شبه الجزيرة الكورية. وهذا بلد أثار نزاعات إقليمية مع الصين، وروسيا، وكوريا. فعلى سبيل المثال، ما فتئت تتقدم بمطالبات بشأن جزيرة تقع في شبه الجزيرة الكورية ضمتها إلى اليابان بذريعة كاذبة بوجود نزاع إقليمي، بداعي أن ذلك الضم يعزز قوتها العسكرية. إن اليابان تستورد جميع الأسلحة الهجومية من الولايات المتحدة. ولديها جميع الأسلحة المتقدمة جدا التي تحتاجها للوصول إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

لا يزال اليابانيون مستمرين في زيارة ضريح ياسوكوني الذي يعتبر رمزا لمجرمي الحرب العالمية الثانية.

ولم يعتذروا أبدا عن جرائم الماضي. وهذا هو ما يعطي الانطباع القوي بأنهم يسعون إلى حرب أخرى حين يحين الوقت، بل عما قريب.

ثانيا، تمت الإشارة إلى مسألة البلوتونيوم وعمليات التفتيش التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ذلك غير كاف. ولا يمكن لليابان أن تبرر موقفها. فنحن نتكلم عن أكثر من ٤٠ طنا من البلوتونيوم الذي يمكن استخدامه في صنع الأسلحة النووية – أي ما يكفي لصنع أكثر من ٠٠٠ ٦ قطعة من الأسلحة النووية. والأمر لا يتعلق بالتحقيق في ذلك البلوتونيوم ولكن بإزالته. وعندما يصيرون من المؤيدين الصادقين والحقيقيين لإحلال السلام واستتباب الأمن في المنطقة، ينبغي لهم أن يبدوا ذلك التأييد باتخاذ إجراء لإزالة البلوتونيوم، ما لم يكن لديهم اهتمام بأن يصبحوا قوة نووية.

ثالثا، تمت الإشارة إلى المحادثات السداسية الأطراف. لقد عقدت تلك المحادثات في مطلع عام ٢٠٠٣ وأفضت إلى التزامات في إطار البيان المشترك. وعلى كل طرف في المحادثات السداسية الأطراف التزامات. وعلى اليابان التزامات أيضا. لكن من المؤسف أن اليابان لم تف أبدا بالتزاماتها. ففي كل اجتماع من اجتماعات المحادثات السداسية الأطراف، أثارت اليابان مسألة الاختطاف، التي لا علاقة لها بجدول أعمال المحادثات السداسية الأطراف. وبالتالي، ليس هناك ما يبرر بتاتا تكلم الوفد الياباني عن المحادثات السداسية الأطراف.

السيد سانو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): من غير المناسب أن نناقش هنا في اللجنة الأولى المسائل المتعلقة بالأقاليم أو الجزر، أو استحضار التاريخ مرة أخرى. وفيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالأسلحة النووية، فإنني لن أكرر الموقف الياباني، الذي أعربت عنه بوضوح في بياني السابق.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٠.